

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٢٨

الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

البنود من ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع البنود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما أبلغ المندوبون

في جلسة صباح هذا اليوم، ستبت اللجنة عصر اليوم في جميع مشاريع القرارات الباقية، التي ترد في ورقة العمل غير الرسمية ٦، حسب الترتيب الوارد في تلك الورقة، باستثناء مشروع القرار A/C.1/55/L.24/Rev.1، الذي ستنتظر اللجنة فيه بعد البت في مشاريع القرارات الأخرى، نظرا لأن الأطراف المعنية لا تزال تجري مشاورات بشأنه.

وبالتالي، سنبداً مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار

A/C.1/55/L.39/Rev.1. وقبل البت في مشروع القرار هذا، أعطي الكلمة أولاً للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها أو شرح موقفها بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1.

أعطي الكلمة لممثل فرنسا ليثير نقطة نظام.

السيد دلا فورتل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرجو

المعذرة للجوء إلى هذا، ولكن ترجمة مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1 إلى الفرنسية ليست مرضية، مرة أخرى. وهي لا تتسق مع التصويب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تخطط اللجنة علماً على

النحو الواجب بالبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا.

السيد خيرت (مصر): يود وفد مصر تعليل تصويته

على الفقرة الثامنة من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1، المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية".

لقد أكدت الفقرة ٨ من المنطوق على تعزيز

السياسات المتصلة بمراقبة الصادرات والتكنولوجيا المتعلقة بوسائل الإيصال، وهو الأمر الذي يكرس التناول التمييزي للموضوع، كما يدفع بسياسات مراقبة الصادرات بشكل لا يأخذ شمولية القضية في الاعتبار. وترى مصر أن التعامل مع وسائل الإيصال يجب أن يقوم على أساس غير تمييزي وأن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



السيد تامرين (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لشرح موقف وفدي قبل التصويت فيما يتعلق بالفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1، المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". إننا نعتبر تلك الفقرة فقرة ذات أهمية لأنها تشير إلى بعض القضايا والترتيبات الهامة، مثل الحاجة إلى منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وسائل إيصالها، وكذلك الحاجة إلى أن تعتمد البلدان سياسات بحيث لا تنقل معدات أو مواد أو تكنولوجيا يمكن أن تسهم في انتشار تلك الأسلحة.

لقد دأبت إندونيسيا على تأييد الجهود الدولية الجماعية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي إحدى الركائز فائقة الأهمية لتحقيق هذا الغرض. كما أننا نؤمن بأن المبادرات الإقليمية مثل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أجزاء شتى من العالم تؤدي دورا هاما في هذا الصدد.

وإندونيسيا، بتشجيعها هدف منع الانتشار، إنما تؤكد على أهمية احترام جميع الدول الأطراف لجميع الالتزامات التي نصّت عليها معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها بالكامل. وتؤمن إندونيسيا إيمانا تاماً بأن تحديات الأمن المتعلقة بمنع الانتشار لا يمكن معالجتها بنهج انتقائية وتمييزية قائمة أساسا على نظم الحرمان من التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، نرى أن بعض الصياغات الموجودة في الفقرة ٨ من المنطوق تميل إلى تبرير مثل هذا الحرمان من التكنولوجيا. وبالتالي، فإننا سنمتنع عن التصويت على الفقرة ٨.

أما فيما يتعلق بمشروع القرار في مجموعه، فسوف نصوت مؤيدين له، لأننا ندرك أن مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1 يتضمن الكثير من النقاط الهامة.

يتناول المسألة من كافة جوانبها، وألا يقتصر بأي حال من الأحوال على جانب منع الانتشار.

وفي ضوء ما تقدم، سيصوت وفد مصر ضد الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي طلب الكلمة ليثير نقطة نظام.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): لا يوجد لديّ شرح لموقف سوريا تجاه مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1. لكننا استرعينا انتباه مقدمي هذا المشروع إلى أن الفقرة ٨ من المنطوق في النسخة العربية لا تعكس بشكل دقيق الفقرة ٨ من النسخة الانكليزية. ولم ترد كلمة "نووية" في هذه الفقرة. ففي النص العربي وردت الفقرة على الشكل التالي:

"تهيب بجميع الدول أن تضاعف جهودها الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل".

بينما في اللغة الانكليزية:

(تكلم بالانكليزية)

"تهيب بجميع الدول أن تضاعف جهودها الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل".

(تكلم بالعربية)

نأمل أن تقوم الأمانة العامة بتدقيق الترجمة العربية والتعبير بدقة عن المعنى الوارد في الفقرة ٨ من النص الانكليزي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تحيط اللجنة علما على النحو الواجب بالبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية.

بروني دار السلام، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغوا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1.

وقد طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٨ من المنطوق.

وتبت اللجنة الآن في الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

وأرجو من أمين اللجنة إجراء التصويت.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1، المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، عرضه ممثل اليابان في الجلسة الخامسة والعشرين للجنة المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1 في مشروع القرار نفسه.

تشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار، وفيما يلي نصها:

"تقيد بجميع الدول أن تضاعف جهودها الرامية إلى منع انتشار [الأسلحة النووية وغيرها من] أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك [وسائل] إيصالها، وأن تؤكد وتعزز، إذا لزم الأمر، سياساتها الرامية إلى عدم تصدير المعدات أو المواد أو التكنولوجيا التي من شأنها أن تسهم في انتشار تلك الأسلحة".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل،

المعارضون:

مصر، باكستان

المتنعون:

الجزائر، بنن، كوبا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، موناكو، السودان، الجمهورية العربية السورية

تقرر الإبقاء على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1 بأغلبية ١٣٧ صوتاً، مقابل صوتين، مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1، في مجموعته. طُلب إجراء تصويت مسجل.

وأرجو من أمين اللجنة إجراء التصويت.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1 في مجموعته.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك،

جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

الهند

المتنعون:

بوتان، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، فرنسا، إسرائيل، موريشيوس، موناكو، ميانمار، باكستان، الاتحاد الروسي

اعتمد مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1 في مجموعه بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها أو شرح موقفها بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد تشينغ جينغبي (الصين) (تكلم بالصينية):

موقف الوفد الصيني بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1 هو، في الأساس، مؤيد للهدف الرئيسي من المشروع. ونسجل أيضا أن مشروع القرار يستنسخ الصياغات ذات الصلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. ولكننا نرى أن مشروع القرار هذا، شأنه شأن قرار السنة الماضية، لا تزال فيه بعض جوانب النقص.

أولا، إن هذه الوثيقة لم تذكر بعض الإجراءات والمبادئ الأساسية التي لا غنى عنها بنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، مثل ما يلي: إن الذين يملكون أكبر الترسانات النووية وأكثرها تطورا تقع عليهم مسؤوليات خاصة للإسهام في نزع السلاح النووي؛ وإن نبذ سياسة وممارسة استراتيجية الردع النووي التي من سماتها الاستخدام الأول للأسلحة النووية أصبح أمرا حتميا؛ وإن سياسة وممارسة توفير المظلة النووية والاقتسام النووي يجب التخلي عنهما.

ثانيا، إن مشروع القرار ينص على أن تستكمل المفاوضات بشأن معاهدة وقف المواد الانشطارية بحلول سنة

٢٠٠٥. ونلاحظ أن هذا يختلف بعض الشيء عن الصياغة ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لسنة ٢٠٠٠. والوفد الصيني يؤيد بدء مفاوضات مبكرة بهدف إبرام معاهدة وقف المواد الانشطارية. إلا أن بدء هذه المفاوضات وتقدمها يرتبطان ارتباطا مباشرا بالناخ الأمني الدولي السائد. كما أن التحديد المصطنع لآجال معينة لهذه المفاوضات، في تجاهل تام للتطورات في مجال الأمن الدولي، غير منطقي وغير واقعي.

أخيرا، إننا لا نوافق على ذكر تقرير متدى طوكيو، لأن كثيرا مما يرد في ذلك التقرير من صياغات وعناصر غير عملي وغير رشيد.

وانطلاقا من الأسباب المذكورة آنفا امتنعنا عن التصويت.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): طلب

وفدي الكلمة ليعلل تصويته بعد التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1 المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". لقد وجد وفدي أن الكثير من أحكام مشروع القرار غير مقبولة. فالمشروع يركز بشكل مفرط على عدم الانتشار بدلا من أن يركز على نزع السلاح. ونود أن نسجل مرة أخرى أننا نعترض تماما على الفقرة ٨ من المنطوق. ولكننا ممتنون لمقدمي مشروع القرار على إسهامهم البناء وعلى قرارهم بتنقيح الفقرة ٩ من المنطوق بشكل مناسب.

باكستان لا يمكنها أن توافق على الأحكام الواردة

في معظم الفقرات الفرعية من الفقرة ٣ من المنطوق، لا سيما تلك المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أننا شعرنا بالطمأنينة لرد وفد اليابان في جلسة هذا الصباح. ولذا، فإن باكستان، كونها ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار، تؤول ذلك على أنه يعني أنها ليست ملزمة بأي

لاستخدام اقتباسات انتقائية من الوثيقة الختامية. وينطبق ذلك بصورة خاصة فيما يتعلق بنقطين أساسيتين: المعالجة خارج السياق في الديباجة لمسألة الالتزام القاطع للدول النووية بتحقيق نزع السلاح النووي الكامل؛ وعدم وجود أي إشارة صريحة في الفقرة ٣ من المنطوق إلى نزع السلاح العام الكامل. وترى فرنسا بالنسبة لهذين الموضوعين الأساسيين والمتراخين، أن مشروع القرار الذي عرضته اليابان يتعد بشكل ملحوظ عن توافق الآراء الذي تحقق في نيويورك في أيار/مايو الماضي. لذا، فإنه يشكل تأويلا لكل من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠، وللمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وللقرارات المتخذة في عام ١٩٩٥، ولا يمكننا أن نؤيد ذلك. ولهذا، فإن فرنسا التي تلتزم التزاما كاملا بالوفاء بكل تعهداتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، تجد نفسها مضطرة للامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا العام.

السيد درويش (مصر): يود وفد مصر أن يشرح تصويته على مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1 المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". لقد امتنع وفد مصر عن التصويت على مشروع القرار L.39/Rev.1 على الرغم من تأييدنا الكامل للقرار واتفاقنا الكامل مع أهدافه ومقاصده النبيلة، التي تسعى إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وتخليص العالم من براثنها.

إلا أن تصويت مصر ضد الفقرة ٨ من المنطوق حال دون تصويتنا لصالح مشروع القرار في مجموعه، على الرغم من اتفاقنا الكامل مع أهدافه. ونود تسجيل شكرنا العميق لوفد اليابان على تعاونه في تعديل الفقرة ٩ من المنطوق لتأخذ في الحسبان شواغل عدد من الدول. ويأمل وفد مصر أن تسمح صيغة القرار في العام القادم بتصويتنا لصالحه.

شكل بتطبيق الفقرة ٣ من المنطوق، ولا بعدد من فقراتها الفرعية. وهذا الفهم سمح لوفدي أن يمتنع عن التصويت بدلا من التصويت ضد مشروع القرار.

السيد سوتار (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لشرح موقف المملكة المتحدة بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1، المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية".

في بياني صباح اليوم عند تعليل التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1، أوضحتُ موقف المملكة المتحدة بشأن مشاريع القرارات التي تتناول نزع السلاح النووي المعروضة على اللجنة. ونظرا لضيق الوقت، لن أكرر ذلك البيان بأكمله، وسأكتفي بالقول إن نفس الاعتبارات تسري على موقفنا من مشروع القرار هذا. ولذا، فقد سرنا أن نصوت تأييدا لمشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1.

السيد دلا فورتل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بَتَّ اللجنة الأولى للتو في مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1، المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وفي السنوات السابقة كان وفد بلادي في العادة مؤيدا للنهج الياباني لكونه نهجا عمليا ومعتدلا فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي. واليوم، بعد ستة أشهر من اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، يبدو لنا أن أي قرارات بشأن موضوع نزع السلاح النووي لا بد وأن تعبر بأمانة عن التوازنات التي تحققت بتوافق الآراء أثناء ذلك المؤتمر.

لكن النص الذي قدم للجنة اليوم لا يمتثل، من وجهة نظرنا، لهذا المطلب إلا بصورة جزئية، سواء فيما يتعلق بالديباجة أو بالمنطوق. ولا يسعنا إلا أن نأسف

مما ينتهك في رأينا التوازن الهش بين المصالح، الذي تحقق بجهود هائلة خلال المؤتمر.

ومن ثم قرر الوفد الروسي الامتناع عن التصويت على مشروع القرار. ونرى في الوقت نفسه ضرورة أن تركز جميع البلدان جهودها على تنفيذ قرارات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ولدينا اقتناع بأننا لا يمكن أن نعتبر جزءاً من الوثيقة الختامية أهم من جزء آخر. فنحن كما يدرك الأعضاء نعلق أهمية على تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها خلال المؤتمر. وبناء عليه، ليس من الحكمة أن نؤيد أي جزء وحيد من هذه القرارات بينما ننسى باقي الأجزاء. ونوافق على تنفيذ قرارات المؤتمر، ونحن على استعداد للتعاون على نحو بناء في تنفيذ الأهداف التي تكرسها الوثيقة الختامية.

السيد مسدوة (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد صوت وفدي تأييداً لمشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1، المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، لأنه يرى أنه مشروع قرار مفيد وهام يشير إلى عدد من العناصر المقبولة في المكاسب التي أحرزت خلال المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد بذل الوفد الياباني جهوداً كبيرة لتغيير صياغة الفقرة ٩ من المنطوق، التي وجدت فيها وفود مختلفة، بما فيها وفدي، بعض المشاكل. بيد أن صياغة الفقرة ٨ من المنطوق غامضة، وهذا هو السبب في امتناع وفدي عن التصويت.

ويرجو الوفد الجزائري أن يبذل الوفد الياباني جهوداً إضافية في الدورة القادمة حتى يحصل مشروع القرار على أكبر قدر ممكن من التأييد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1. وأعطي

السيد بائدي - نجاد (إيران) (تكلم بالانكليزية):

تعرب جمهورية إيران الإسلامية عن تقديرها للجهود التي بذلتها حكومة اليابان لتقديم مشروع قرار أكثر بساطة بشأن نزع السلاح النووي هذا العام، وعنوانه "الطريق إلى الإزالة للأسلحة النووية". ويذكر مشروع القرار تدابير فعالة لتحقيق نزع السلاح النووي ويقتبس الكثير من صياغة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ٢٠٠٠، الأمر الذي يعزز في رأينا مشروع القرار. لذلك صوت بلدي تأييداً لمشروع القرار المذكور.

بيد أننا امتنعنا عن التصويت على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار، التي لا يتجلى فيها توازن النتائج التي تمخضت عنها مناقشات مؤتمر استعراض المعاهدة فيما يتعلق بمسألة تنظيم عمليات التصدير النووية. ونحن مقدرون في الوقت ذاته للروح الإيجابية التي أبدتها وفد اليابان، وقد انعكس هذا على البيان الذي أدلت به اليابان بالأمس لدى عرض مشروع القرار المنقح. لذلك فإننا على ثقة من وجود إمكانية طيبة جداً لإدراج فقرة بشأن هذه المسألة في مشروع قرار العام القادم يُستند فيها إلى صياغة متفق عليها يمكن أن تلقى تأييداً من الجميع.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): طلب الوفد الروسي الكلمة ليعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/55/L.39/Rev.1. لقد تكون لدينا رأي إيجابي عن الجهود التي بذلها مقدمو مشروع القرار في إعدادهم، وننوه بأهمية إظهاره تدابير نزع السلاح النووي التي وضعت خلال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ٢٠٠٠. وكنا على استعداد لتأييد كثير من التدابير الواردة في مشروع القرار المذكور. بيد أن وفدنا لاحظ في الوقت ذاته أن مقدمي المشروع فضلوا الإشارة إلى أحكام الوثيقة الختامية على نحو انتقائي،

الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، بشأن عقد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى“ عرضه ممثل كندا في الجلسة ٢٥ للجنة، المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار المذكور أيضا: الاتحاد الروسي وأستراليا وإكوادور وإندونيسيا وأيرلندا وأيسلندا وبلجيكا والبرازيل والبرتغال وبلغاريا وبولندا وتركيا والجزائر والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجنوب أفريقيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا والسنغال والسويد وشيلي وغرينادا وغواتيمالا وفرنسا وفنلندا وكرواتيا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكينيا وليتوانيا ومالي وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو وميانمار والنرويج ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا واليونان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1 عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في شرح موقفها من مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد بار (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1 لأننا نرى أن الهدف المتمثل في إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ذو صلة بمفهوم المنطقة الحالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد فصل

الكلمة للوفود التي ترغب في شرح موقفها أو تعليل تصويتها قبل البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نتكلم تعليلا لتصويت باكستان قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1. وترى باكستان أنه لا يمكن تعزيز حظر على إنتاج المواد الانشطارية إلا عن طريق معاهدة لها صفة العالمية، وتكون غير تمييزية وقابلة للتحقق دوليا، ويتم التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. وقد تسنى لباكستان تأييد قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام لعام ١٩٩٣ و ٧٧/٥٣ طاء لعام ١٩٩٨.

وقد اتفقنا على البدء في مباحثات لإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية ضمن نطاق مؤتمر نزع السلاح للتصدي لكل من جانبي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وكما يتوخى تقرير شانون، سوف تسعى باكستان خلال هذه المفاوضات للعثور على حل لمشاكل المخزونات غير المتكافئة. وتوافق باكستان على أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد برنامجا للعمل يشمل مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية من هذا القبيل. وبما أن مشروع القرار المنقح يتمشى مع سياسة باكستان، فإنه سيكون من دواعي سعادتها أن تشارك في اعتماده بدون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1.

وأعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1، المعنون ”مقرر مؤتمر نزع السلاح (CD/1547) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بأن ينشئ في إطار البند ١ من جدول أعماله المعنون ’وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح‘ لجنة مخصصة للتفاوض، استنادا إلى تقرير المقرر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أنتقل الآن إلى المجموعة ٤. وإذا لم يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان أو بتعليقات عامة بشأن مشاريع القرارات التي تتضمنها المجموعة ٤، الأسلحة التقليدية، فستنتقل اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.11/Rev.2.

أبدأ بإعطاء الكلمة للوفود الراغبة في شرح موقفها أو تعليق تصويتها قبل البت.

السيد درويش (مصر): يود وفد مصر أن يشرح تصويته قبل التصويت بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.11/Rev.2، المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وجمعها".

يتضمن مشروع القرار، في فقرة الديباجة الثامنة، إشارة إلى أن يؤخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن انتشار الأسلحة الصغيرة وتداولها غير المشروع والاتجار بها. ولما كان هذا التقرير يعبر فقط عن وجهة نظر أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، فقد تحفظ عدد من الدول الأفريقية، ومن بينها مصر، على التقرير المذكور، خلال قمة توغو الأخيرة.

وفي ضوء الهدف النبيل لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.11/Rev.2 واتصاله المباشر بتقديم المساعدة من أجل كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة، فإن وفد مصر سيشارك في توافق الآراء الخاص بمشروع القرار، مع تسجيل تحفظنا على ما ورد في الفقرة الثامنة من الديباجة، وذلك امتدادا لموقفنا خلال قمة توغو. ومن ثم فإن وفد مصر لا يعتبر نفسه ضمن توافق الآراء الخاص بهذه الفقرة، ويرجو تسجيل هذا التحفظ في وقائع الجلسة.

ختاما، نود تقديم الشكر لوفد مالي الذي أبدى تفهما كبيرا لموقفنا في إعداد هذه التقرير. كما نرجو من

وفدنا نهج إسرائيل إزاء المفهوم المذكور في تعليل تصويته على مشروع القرار A/C.1/55/L.16، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط". ولا يمكن تقييم الوسائط المتعلقة بمشروع القرار المطروح بمعزل عن عملية السلام من جميع جوانبها والجهد الشامل الذي يبذل لخفض حالات التوتر والحد من الانتشار وتحديد الأسلحة في منطقتنا.

السيد نوبورو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي بتعليقات قليلة موجزة بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1، الذي اعتمد للتو دون تصويت.

تعلق اليابان أهمية خاصة على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومن ثم شددت على أهميتها وضرورتها والحاجة الملحة إليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. واتفق المؤتمر الاستعراضي على إطار زمني محدد تكتمل خلاله المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع أننا نقدر الجهود التي بذلها مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.49/Rev.1 المطروح علينا، من دواعي الأسف حقا ألا تستطيع اللجنة الأولى بعد انقضاء ستة أشهر على المؤتمر الاستعراضي إلا التوصل إلى اتفاق لا ترقى نتائجه إلى مستوى نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ويود وفدي مخلصا ألا يُفهم حذف الخط الزمني الوارد في مشروع القرار A/C.1/55/L.49 الأصلي بعدم وجود ضرورة ملحة لإجراء هذه المفاوضات الهامة.

وأرجو مخلصا أن يضع الرئيس الحالي لمؤتمر نزع السلاح، ورئيسه القادم، أساسا طيبا لكي تبدأ دورة العام القادم لمؤتمر نزع السلاح بداية سلسلة وأن تصيب إجراءاته التوفيق. وأود أن أطمئن كليهما بأن بلدي سيقدم كامل دعمه وتعاونيه.

وكما قلنا لدى مناقشة مشروع القرار A/C.1/55/L.34، المعنون "نزع السلاح الإقليمي"، كان القصد مراعاة شاغلين مختلفين أشد الاختلاف، هما: أولاً، توفير معلومات أفضل عن الجهود الإقليمية التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لترفع السلاح وإنشاء تدابير لبناء الثقة وترتيبات إقليمية، وتيسير التنسيق بينها من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأيضاً تيسير تنفيذ هذه الجهود، عن طريق توفير الأمانة العامة المساعدة الملائمة للمنظمات المعنية.

ويرى وفد بلادي أن هذه الاهتمامات التي تتفق مع الأهداف المنصوص عليها في الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وكذلك مع التوجيهات والتوصيات المتعلقة بالنتائج الإقليمية لنزع السلاح في سياق الأمن الدولي، التي اعتمدها هيئة نزع السلاح عام ١٩٩٣ أثناء دورتها المضمونية، يمكن أن تكون لها آثار مفيدة على نزع السلاح الإقليمي، وبالتالي على السلم والأمن الدوليين.

وقد لقي تعديل مشروع القرار تأييداً واسع النطاق من الأعضاء. ولكن، كما بينا عندما قدم، كنا نرجو أن يعتمد بتوافق الآراء. وشعرنا بالقلق على توافق الآراء عند اعتماد مشروع القرار في مجموعته. وأسفرت المشاورات المكثفة التي أجراها لهذا الغرض مقدمو مشروع القرار والبلدان المعنية عن أن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو الأخذ بصياغة محددة متفق عليها. ولهذا قررنا أن نعرض مشروع قرار بشأن هذه المسألة في الدورة السادسة والخمسين وأن نسحب A/C.1/55/L.53. ونشكر الأعضاء على الدعم الذي أظهره لتعديل مشروع القرار، كما نشكر جميع الوفود المعنية على تعاونها أثناء المشاورات.

السيد رزنيكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):
عندما بدأت اللجنة الأولى أعمالها في هذه الدورة كان يسود

الأمانة العامة أن تأخذ بملاحظات الترجمة بين اللغتين العربية والانكليزية، التي تقدم بها وفد مالي خلال الجلسة الصباحية لهذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.11/Rev.2. وأعطى أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.11/Rev.2، المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وجمعها" عرضه ممثل مالي في الجلسة ٢٧ للجنة، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأسماء مقدمي مشروع القرار ترد في المشروع ذاته وفي الوثيقة A/C.1/55/INF.2. كما أن موريتانيا أصبحت من مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.11/Rev.2 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً، فسأعتبر أن اللجنة تود التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/55/L.11/Rev.2.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي وفد في شرح موقفه إزاء مشروع القرار الذي اعتمد للتو، فستنتقل اللجنة الآن إلى المجموعة ٥.

وأبدأ بإعطاء الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أو تعليقات عامة بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٥، نزع السلاح الإقليمي والأمن.

السيد نغوه نغوه (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية):
يود وفدي أن يتكلم بوصفه مقدم التعديل على مشروع القرار A/C.1/55/L.34 الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.53.

اخترناه أساسا لمشاورتنا مع بلدان المنطقة. ويمكن لوفدنا أن يصف تلك العملية بالتفصيل. ولم تكن عملية يسيرة. وكان من الواضح للجميع أن وفدنا قد برهن على أقصى درجة ممكنة من روح التوفيق في هذا الشأن. وأخذنا في الحسبان بجميع - وأكرر، جميع - التعليقات التي قدمها لنا شركاؤنا في أوروبا الوسطى والشرقية، وأثق بأنهم سيؤكدون ذلك.

في البداية، لم يكن هناك اهتمام إلا بالإشارة إلى المناطق، ثم كانت هناك رغبات في حذف الإشارات إلى قرارات سابقة، إلى آخره. غير أننا واصلنا العمل بشأن الوثيقة إلى أن وصلنا إلى نقطة قيل لنا عندها، "ليس لدينا تعليقات على هذا النص، إلا أننا لا نستطيع تأييده". ماذا يكمن في أساس هذا النهج، الذي لا يمكن أن نطلق عليه إلا كدليل على الكيل بمكيالين؟ من ناحية، صوتت بعض البلدان أمس مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/55/L.19/Rev.1، وبخاصة مقترحات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وهي منطقة لا يوجد الآن أي تلميح عن توافق في الآراء بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها. والمبدأ الذي يشير إليه شركاؤنا في أوروبا الوسطى والشرقية هو ضرورة عدم تأييد أية مبادرة إقليمية إلا إذا اتفقت بلدان المنطقة على إنشائها. ونفس هذه البلدان تنتهك أو تتجاهل كذلك هذا المبدأ في حالة مشروع قرار آخر، في حين ترفض تأييد مشروع قرارنا، الذي يكرس المبادئ الأساسية الواردة في التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئة نزع السلاح. والإشارة الوحيدة لأي شيء إقليمي إنما ترد في عنوان مشروع القرار.

ونأسف شديد الأسف لأن روح التعاون والتوفيق التي برهن عليها كثير من الوفود قد أصبحت - بالنسبة لبعض فرادى البلدان في منطقتنا - أداة للتحيز السياسي. ومن المنصف أن نذكر هنا أن كثيرا من بلدان المنطقة كانت تنحو في البداية إلى المشاركة في عمل مشترك يهدف إلى

إحساس بأن الدول تظهر تعاوننا حقيقيا في مناقشة أكثر القضايا تعقيدا في مجال الأمن ونزع السلاح الدوليين. وتبنت دول كثيرة قوة الدفع الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي أمكن فيه التوصل إلى توافق في الآراء. وأود أن أدلل على ذلك بالأرقام. إن لم أكن مخطئا - ولكن إن كنت مخطئا فأرجو من أمين اللجنة أن يصوبني - اتضح ذلك بجلاء في عدد مشاريع القرارات المنقحة الصادرة رسميا، الذي بلغ ١٧ مشروع قرار، والتي لا تتضمن تعديلات رسمية على مشاريع قرارات أخرى معينة. ١٧ مشروع قرار من مجموع ٥٠. فهل هذا كثير أم قليل؟ وبالمقارنة بدورة العام الماضي، حيث لم تقدم فيها سوى ٦ مشاريع قرارات رسمية منقحة، يوجد في هذه الدورة ثلاثة أضعاف ذلك الرقم. ونرى أن ارتفاع عدد مشاريع القرارات المنقحة هذه يشكل اتجاها إيجابيا واضحا، مما يبين بجلاء أن الكثير من الوفود تتحلى هذا العام بروح بناءة بقدر أكبر، وتسعى إلى الحلول التوفيقية بروح تعاونية. ويسترشد وفد بيلاروس كذلك بتلك الروح في هذه الدورة للجمعية العامة. ونعتمد في كل مكان على التفاهم والتعاون المتبادلين. وقد حاولنا بقدر الإمكان أن نكفل عدم وصول الحالة إلى حد المواجهة. وكانت هذه هي الحالة أيضا في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) واللجنة الأولى. وكنا على يقين بأن التعقل والمناقشات العقلانية لا بد أن تفوز حيث أن هذا هو بالتحديد ما استرشدنا به في علاقاتنا بزملائنا فيما يتعلق بتحديد مواقفنا إزاء شتى القضايا.

ومشروع القرار A/C.1/55/L.46/Rev.1 استهدف دعم جهود المجتمع الدولي برمته لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولا يشك أحد في هذا الهدف النبيل. ومشروع القرار إيجابي نصا وروحا. وقد سبق أن حظي على التأييد بتوافق الآراء في كثير من محافل نزع السلاح. ولهذا،

أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.34 في مشروع القرار ذاته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.34 عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقاً لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/55/L.34.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن لم يرغب أي وفد في توضيح موقفه من مشروع القرار الذي اعتمدتوا، فستنتقل اللجنة إلى المجموعة ٦. وسأعطي الكلمة أولاً للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أو تعليقات عامة عن مشاريع القرارات المتضمنة في المجموعة ٦، تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الشفافية في التسلح.

السيد أبو بكر (الجمهورية العربية الليبية): يود وفد ليبيا، بصفته رئيساً للمجموعة العربية لهذا الشهر، وباسم المجموعة العربية، التعليق على مشروع القرار A/C.1/55/L.43، المعنون "سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية".

سبق للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، في أعوام سابقة ومتتالية، الإعراب عن رؤيتها بشأن موضوع الشفافية في التسلح برمته، متضمنة رؤية بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. هذه الرؤية واضحة وثابتة، وهي تنطلق في الأساس من محور عام للقضايا الدولية في نزع السلاح، ومحور آخر، إقليمي، تحده خصوصية الوضع في الشرق الأوسط. وتعتبر النقاط التالية عن الموقف العربي في هذا الشأن.

تعتبر الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الشفافية في التسلح إحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤمن بأن لنجاح أية آلية للشفافية لا بد من أن

التوصل إلى توافق في الآراء. وكنا نرجو أن تنتصر روح التوفيق الحق والنهج البناء اللذان أظهرتهما تلك البلدان. إلا أننا لم نتوقع أن لا تأخذ قيادات بعض الوفود في حساباتها - لأغراض نفعية بحتة - مضمون مشروع القرار المنقح الذي جرى تقديمه. ويبدو أنها لا تزال سجيئة روح الحرب الباردة. إننا لا يسعنا أن نفعل ذلك. ولا شك لدينا في أن مشروع القرار هذا سيحصل عند التصويت عليه على تأييد ساحق من أغلبية البلدان، التي يهيمها الهدف العالمي، هدف إرساء السلام في عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، وبالنسبة لوفد بلادنا، من غير المقبول أن مشروع قرار يهدف إلى دعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إنشاء منطقة جديدة خالية من الأسلحة النووية يصبح رهينة للأطماع السياسية لبعضفرادى الدول.

ونحن مقتنعون بصدق بأن مشروع القرار هذا يجب ألا يعتمد إلا بتوافق الآراء. وبالتالي، ووفقاً للمادة ١٢٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يطلب وفد بلادي سحب مشروع القرار هذا دون البت فيه. وأود أن أشكر جميع الدول التي منحتنا تأييدها وأبدت الصبر وقدمت المساعدة للوصول إلى حل وسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنظر اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.34. إن لم يرغب أي وفد في تحليل تصويته أو شرح موقفه بشأن مشروع القرار قبل البت فيه، فستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.34.

وأعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.34، المعنون "نزع السلاح الإقليمي" عرضه ممثل باكستان في الجلسة الـ ١٨ للجنة، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد

الأسلحة. ويرى فيها أيضا أن التوصل إلى الشفافية والثقة يمكن تحقيقه بشرط أن يتم التعامل مع الشفافية بشكل متوازن وشامل.

أما تطبيق الشفافية في الشرق الأوسط على سبع فئات من الأسلحة التقليدية، مع تجاهل أسلحة أخرى أكثر تقدما وأكثر تعقيدا وأكثر فتكا، مثل أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، فهو مدخل غير متوازن وغير شامل ولن يؤدي إلى النتائج المرجوة، خاصة وأن السجل يأخذ في الحسبان الوضع الحالي في الشرق الأوسط، حيث تستمر إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية؛ وفي حيازتها لأحدث الأسلحة المتطورة وأكثر أسلحة الدمار الشامل فتكا؛ وتستمر في كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتصر على عدم الاستجابة للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي، للانضمام إلى الاتفاقية وإلخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الأمر دعا الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، خلال المؤتمر الاستعراضي السادس لعام ٢٠٠٠، إلى التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ووضع كافة منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تأسف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لفشل فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والسبل الرامية إلى تطويره، الذي انعقد خلال عام ٢٠٠٠، مثلما فشلت اجتماعات الخبراء السابقة في توسيع نطاق السجل لكي يغطي الحيازة العسكرية والحيازة من خلال الإنتاج المحلي، وكذا فشله في إدراج أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي يتعارض مع منطوق قرار إنشاء السجل ٣٦/٤٦ لأم. ويشير هذا الفشل إلى الجمود الذي أصاب

تسترشد بمبادئ أساسية محددة تكون متوازنة وشاملة وغير تمييزية، تعزز من الأمن القومي والإقليمي والدولي لكافة الدول وفقا للقانون الدولي.

ويشكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية محاولة أولى طال انتظارها من جانب المجتمع الدولي لمعالجة مسألة الشفافية على مستوى عالمي. وبالرغم من حقيقة أن القيمة المحتملة للسجل كوسيلة عالمية من وسائل بناء الثقة، وكآلية للإنذار المبكر لا يمكن الجدل فيها، فإن السجل صادف عددا من المشكلات، أكثرها استعراء للنظر. إن ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد امتنع باستمرار عن تقديم معلومات إلى السجل.

وفي هذا الصدد، ترى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن نطاق السجل يجب أن يتم توسيعه، خاصة وأن تجربة السنوات الماضية أظهرت أن السجل الذي يقتصر على فئات سبع من الأسلحة التقليدية لن يجتذب المشاركة العالمية. فدول عديدة، من ضمنها أعضاء جامعة الدول العربية، لا تعتبر أن السجل، بنطاقه المحدود الحالي، يفي بما فيه الكفاية باحتياجاتها الأمنية.

لذلك، فإن نجاح السجل في المستقبل سيكون رهنا برغبة المجتمع الدولي في الدخول في قدر أكبر من الشفافية وبناء الثقة. ومن وجهة نظرنا، فإن توسيع السجل وفقا لما تطلع إليه قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لأم المنشئ للسجل، ليشمل معلومات عن الأسلحة التقليدية المتقدمة وعن أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية، من شأنه أن يجعله أداة أكثر توازنا وأكثر شمولية وأقل تمييزا، أداة تجتذب عددا أكبر من المشاركين الدائمين.

وتشكل منطقة الشرق الأوسط حالة خاصة في هذا الإطار يبرز فيها بشكل قاطع انعدام التوازن النوعي في مجال

لمشروع القرار A/C.1/55/L.34 ومشروع القرار
A/C.1/55/L.46/Rev.1 سحبهما.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار
A/C.1/55/L.43. وأعطى الكلمة أولا للوفود الراغبة في تعليق
تصويتها أو شرح موقفها قبل التصويت.

السيد درويش (مصر) (تكلم بالانكليزية):
فيما يتصل بمشروع القرار A/C.1/55/L.43 المعنون "الشفافية
في مجال التسلح، أود أن أعلن تصويت وفد مصر قبل
التصويت.

منذ صدور قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ (لام) في
١٩٩١، الذي أنشأ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية،
دأبت مصر بإخلاص على تأييد مبدأ الشفافية في المسائل
العسكرية. ولا تزال مصر تؤيد الهدف من وراء إنشاء
السجل. ومن ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، قدمت مصر تأييدها
لقرارات الجمعية العامة السنوية بشأن الشفافية في مجال
التسلح، التي اعتمدت دون تصويت. إلا أن مصر امتنعت
عن التصويت على مشاريع القرارات المماثلة منذ ١٩٩٤،
عندما لم تتمكن مجموعة الخبراء من التوصل إلى اتفاق بشأن
الجوانب ذات الصلة بمواصلة تطوير السجل.

إن السجل، لكي يحقق أهدافه كتدبير هام فعلا من
تدابير بناء الثقة، قادر على تبديد دواعي الارتياب وسوء
الفهم، ومساهم بالتالي في تعزيز الأمن والاستقرار، ينبغي، في
رأينا، أن يقوم على المتطلبات التالية. أولا، أن يكون تدبيرا
عالميا، شاملا غير تمييزي لبناء الثقة. ثانيا، ينبغي أن يكفل
حقوقا والتزامات متساوية لجميع الدول. ثالثا، ينبغي أن
يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول. رابعا، ينبغي
أن يوفر أوسع درجة من الشفافية في كل مجالات التسلح
بأسلوب غير انتقائي.

عمل السجل، ومن ثم عدم صلاحيته في شكله الحالي
كوسيلة فعالة لبناء الثقة وكألية للإنذار المبكر.

وفي ضوء ما سبق، ترى الدول الأعضاء في جامعة
الدول العربية أن من الضروري معالجة شواغلها المشار إليها
أعلاه بفعالية وبشكل يضمن المشاركة العالمية في السجل.
ومن ثم قيام السجل بالدور المنوط به كوسيلة لبناء الثقة
وكألية للإنذار المبكر يمكن الاعتداد بها.

السيد بار (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود الرد
على البيان الذي أدلى به تواء، دون الإدلاء ببيان يتعلق قصرا
بمشروع القرار هذا. أود أن أرفض بقوة ما أدلى به ممثل ليبيا،
باسم الجامعة العربية، من إساءة لمشروع القرار هذا لكي
يوجه إهانات سياسية لبلدي وموقفه السياسي وسياسته
الأمنية.

ثمة مسائل عديدة يعالجها مشروعا قرارين آخرين
على الأقل يتعلقان بالشرق الأوسط علاقة مباشرة، أحدهما
مشروع قرار اعتمد بتوافق الآراء. ومن الخطأ، بل ومن
الخيانة، أن تجري مناقشة ضرورة التوصل إلى حل وسط
وضرورة توصل البلدان في منطقتنا إلى قرار تقبله جميع
البلدان في إطار مشروع قرار يتناول الشفافية في التسلح،
شفافية يرفض كثير من بلدان الجامعة العربية المشاركة فيها
بحجة موقفها السياسي تجاه إسرائيل.

إنني لم أرغب في الكلام عن مشروع القرار هذا،
ولكن هذه اللجنة يجب ألا يُسمح باستغلالها أو الإساءة إليها
من قبل وفود عن طريق توجيه إهانات سياسية أو تهجمات
ضد مواقف بلدان أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نمضي قدما في
عملنا، أود أن أوضح نقطة تتعلق بالمجموعة ٥. لقد تم البت
في مشروع القرار الوارد في إطار المجموعة ٥. وفي تلك
المجموعة، أعلن مقدمو الوثيقة A/C.1/55/L.53 التي هي تعديل

نطاقه. وهذا الاحتمال يبدو بعيد التحقيق بالنظر إلى عدم توفر الإرادة السياسية بوضوح لدى المجتمع الدولي للتمسك بإخلاص بمبادئ وأهداف الشفافية أو تطبيقها بأسلوب شامل غير تمييزي ومنصف.

ولهذه الأسباب سيمتنع وفد مصر عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.43.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): طلب وفدي الكلمة ليعلل تصويته قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.43 المعنون "الشفافية في مجال السلاح".

إننا نتابع مشروع القرار هذا، ومبادرة سجل الأسلحة التقليدية، باهتمام. وبباكستان تقدم بيانات بشكل منتظم إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. غير أننا لا يمكننا أن نقبل الفقرة ٥ من المنطوق، وبخاصة الحكم الذي يدعو إلى تشكيل فريق خبراء آخر انعقد في ٢٠٠٣. إننا نرى وبالنظر إلى كون فريق خبراء عام ٢٠٠٠ لم يختتم عمله إلا مؤخرا جدا، فإننا نرى أن التسرع في قرار باستحداث فريق آخر لا مبرر له. ينبغي إعطاء الدول الأعضاء الوقت الكافي للدراسة والتأمل في النتائج التي توصل إليها فريق ٢٠٠٠ قبل البت في استحداث فريق خبراء جديد. لذلك، سيضطر الوفد الباكستاني إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): تؤيد حكومتي تأييدا تاما سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والشفافية في المسائل العسكرية باعتبار ذلك تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة. ومع ذلك، يمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.43، المعنون "الشفافية في مجال السلاح" لأن الفقرة ٧ من المنطوق،

سجل الأمم المتحدة بشكله الحالي قد يفني بالشواغل الأمنية لبعض الدول، لكنه لا يفني وفاء كافيا بالشواغل الأمنية لمصر. والسجل الوحيد الذي يمكنه أن يخدم قضية الشفافية في السلاح هو السجل الموسع الذي يوفر صورة شاملة ويغطي بأسلوب متوازن غير تمييزي القدرات العسكرية الشاملة للدول. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أن بلدانا أخرى لا تشاركنا حماسنا وترغب في قصر ممارسة الشفافية على فئات محدودة من الأسلحة التقليدية، وهي الفئات التي يغطيها سجل الأمم المتحدة حاليا. إن هذا النهج لا يتمشى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ١٩٩١ في الجمعية العامة والمتعلقة بالتوسيع المبكر لنطاق السجل. ومصر تؤكد على أهمية تنقيح وتوسيع السجل، وفقا لأحكام الفقرتين ٨ و ١١ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ (لام)، ليشمل أسلحة الدمار الشامل، وأيضا المقتنيات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني، ومنظومات النقل، ونقل التكنولوجيا الأخرى، ما دام هدف إنشاء السجل هو تحقيق الشفافية في كل فئات الأسلحة والبرامج العسكرية، وليس فقط في تصدير واستيراد فئات محددة من الأسلحة التقليدية.

ووفد مصر يشعر بخيبة أمل أيضا إزاء نتيجة عمل فريق الخبراء لعام ٢٠٠٠. إن الفريق لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الجوانب ذات الصلة أو مواصلة تطوير السجل، مع أن مقترحات قيمة مختلفة قدمت لجعل السجل تدبرا حقيقيا فعالا لبناء الثقة. لقد ذهبت جميعها أدراج الرياح أمام الإصرار العنيد على الإبقاء على السجل في وضعه الراهن دون تغيير. ويبدو من الإنصاف استخلاص أن الهدف الرئيسي لهذه الممارسة هو فقط دعم هذه الآلية التمييزية تمييزا واضحا.

أخيرا، نؤكد على أننا لسنا متفائلين بخصوص احتمالات تطوير السجل في نهاية الأمر فيما يتعلق بتوسيع

للاسلحة، وعلى هذا الأساس، نعتقد أن هناك شواغل مشروعة، ليس فقط بالنسبة للدول العربية وإنما أيضا بالنسبة لدول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة لا تقدم عادة أية معلومات للسجل. ونحن نأمل أن يأخذ واضعو مشروع القرار هذا تلك الاعتبارات والملاحظات في الحسبان في صياغتهم في المستقبل ومداولهم بخصوص هذه المسألة.

اختتم بياني بالقول إن عمان تعتقد أن السجل خطوة أولى ينبغي أن تعزز المزيد من الشفافية في الأسلحة والأمن، ونتطلع إلى تأييده إذا ما عولجت بعض انشغالاتها.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يؤكد دعمه الكامل للموقف الذي تبنته الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إزاء موضوع الشفافية في مجال التسليح، والذي تم تعميمه في الوثيقة A/55/297/Add.2 بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وتلاه قبل قليل ممثل الجماهيرية العربية الليبية بصفته رئيسا للمجموعة العربية.

كما أن الجمهورية العربية السورية تؤكد على تأييدها الكامل للتوجه العالمي نحو بناء مجتمع دولي خال من استعمال القوة والتهديد باستعمالها، مجتمع تسوده مبادئ العدل والمساواة والسلام. وإذ تؤكد استعدادنا للمشاركة في أي جهد دولي يسعى بحسن نية إلى تحقيق ذلك الهدف، فإننا نود أن نسترعي اهتمام اللجنة الأولى إلى أن مشروع القرار المعنون الشفافية في مجال التسليح لا يأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص في منطقة الشرق الأوسط التي لا يزال الصراع العربي الإسرائيلي قائما فيها بسبب مواصلة إسرائيل احتلالها للأراضي العربية ورفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك بسبب حيازة إسرائيل لأحدث الأسلحة وأشدّها فتكا، إضافة إلى قدرتها على تصنيع مختلف الأسلحة المتطورة وتخزينها محليا وفي مقدمة كل ذلك الأسلحة

”تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في مواصلة أعماله التي يضطلع بها من أجل تحقيق الشفافية في مجال التسليح“.

إن مؤتمر نزع السلاح لم يقدّم بأي عمل من أي نوع في مجال التسليح منذ سنوات عديدة. ويعرف الجميع أن العمل الذي قام به مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال أدى إلى إنشاء سجل الأسلحة التقليدية، وبهذا استنفد المؤتمر ولايته. ومشروع القرار A/C.1/55/L.43 لا يحدد نوع الولاية في مجال الشفافية التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يمارسها. والجمعية العامة نفسها درست وستواصل دراسة تقارير أفرقة الخبراء الحكوميين التي تستعرض تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ولهذا لن يكون من الملائم أن يواصل مؤتمر نزع السلاح ذلك النوع من العمل بخصوص السجل الذي قام به في الماضي.

وعلى أساس هذه الاعتبارات سيتمتع بلدي، كما فعل بالنسبة لقرارات مماثلة في سنوات سابقة، عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.43.

السيد الحسن (عمان) (تكلم بالانكليزية): يدلي وفدي بكلمة ليعلّل تصويته قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.43 المعنون ”الشفافية في مجال التسليح“. وعمان أيدت بشكل تقليدي مشاريع القرارات التي عرضت على اللجنة الأولى المتعلقة بالشفافية في مجال التسليح. وموقفنا يقوم على اقتناعنا بأن السجل خطوة أولى نحو المزيد من الشفافية في مجال التسليح، وليس غاية في حد ذاته.

وبينما نعلق أهمية كبيرة على السجل، ونعتقد أنه ينبغي أن يعزز، لا يسعنا إلا أن نبرز بعض عيوب السجل، ومن بينها أولا أنه لا يعالج الشواغل المشروعة للدول كلها. وثانيا، أنه يوفر شفافية محدودة في مجالات خاصة وشفافية أقل في مجالات أخرى. ثالثا، نعتقد أنه ليس سجلا شاملا

نجعل فريق الخبراء فعالاً من الضروري أن نغير أسلوب تفكيرنا تجاه الموضوع.

ومشروع القرار A/C.1/55/L.43 لم يتناول ولم يراع هذه العناصر الأساسية، التي تحتاج جميعاً إلى أن تدرس بجدية في إطار الهدف الشامل الخاص بتعزيز الشفافية في مجال التسلح. ولذلك، لا يمكن لوفدي أن يؤيد مشروع القرار ويمتنع عن التصويت عليه. ومع ذلك، نعرب عن رغبتنا في أن تبذل خلال العام القادم جهود أكثر لتقديم مشروع يمكن أن يلقي أكمل التأييد من جانب أعضاء الجمعية العامة.

السيد بار (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أعتذر للإدلاء ببيان مرة أخرى، لكن الدول العربية عديدة وإسرائيل وحيدة. إسرائيل من بين مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.43. وشاركت إسرائيل أيضاً بإخلاص في سجل الأمم المتحدة، على خلاف بلدان كثيرة حولنا، وبعض البلدان في تلك المنطقة، الشرق الأوسط، لا تزال تكس أسلحة دمار شامل ووسائل نقلها. ومسائل الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل تم تناولها في إطار مجموعات أخرى في اللجنة الأولى، وموقف إسرائيل فيما يتعلق بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط جرى توضيحه. ومسألة الشرق الأوسط تتناولها في الوقت الحاضر أيضاً هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): آسف لمقاطعة ممثل إسرائيل، لكنني أعطي الكلمة لممثل سوريا بشأن نقطة نظام.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): للمرة الثانية يأخذ الوفد الإسرائيلي الكلمة حيث رد في الكلمة الأولى على بيان الوفد الليبي باسم الدول العربية، ونعتقد أن مجال الرد، كما جرت العادة في هذه اللجنة وفي كل اللجان هو الرد في نهاية الجلسة، فلماذا يتجاوز الوفد الإسرائيلي هذا النظام والإجراءات المتبعة في هذه اللجنة، ولا أدري تحت أي

النوعية. إن كل هذا يؤكد أن الشفافية التي تدعيها إسرائيل في مجال التسلح ما هي إلا الجزء الصغير جداً من ترسانتها الهائلة من الأسلحة المتطورة والفتاكة.

ولهذه الأسباب جميعاً سيمتنع وفدي على التصويت على مشروع قرار الشفافية في مجال التسلح.

السيد بائدي - نجاد (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالانكليزية): بلدي يؤمن بنهج شامل نحو الشفافية في التسلح. وعملية الشفافية في التسلح واجهت صعوبات في السنوات الأخيرة، بسبب كون قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ (لام)، باعتباره أساس المبادرة في مجموعها والمرجع الرئيسي لمداولاتنا بخصوص الموضوع، لم ينفذ تنفيذاً تاماً حقيقياً. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، باعتباره المكون النشط القائم الوحيد في هذا الإطار، لم يكن المفروض أن يكون النتاج الوحيد لتدابير الشفافية، وإنما خطوة أولى نحو بدء تلك الشفافية بالنسبة لكل أنواع الأسلحة والتكنولوجيات ذات الصلة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية.

ومن المؤسف في هذا السياق أن بدء تدابير الشفافية بالنسبة للأسلحة النووية اصطدم بالرفض وظلت المناقشات بخصوص هذه المسألة متوقفة في آخر اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين. ونتيجة لذلك، ظل تطوير السجل، الذي كان هدفاً منذ بدء العملية، وكان المفروض أن يحدث بعد سنوات قليلة من تشغيل النظام، أبعد ما يكون عن التحقيق. إن سجل الأمم المتحدة، الذي لا يزال قائماً منذ ما يقرب من عقد حتى الآن، لم يلق إلا تأييداً متواضعاً. وقد قدم بلدي البيانات والمعلومات الضرورية إلى السجل، مع الأمل دائماً في أن يمتد نطاق السجل ليغطي المجالات الأخرى ذات الصلة الوثيقة بعملنا. هذا يجب أن يكون هدفنا المشترك، ونأمل أملاً قوياً أن تتخذ خطوات فعالة نحو ذلك الهدف. ولكي

”وإذ ترحب أيضا بمذكرة الأمين العام بشأن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره،“

المؤيدون:

أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لاوس، لاوس، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغ، ترينيداد وتوباغو، تركيا،

عنوان يتحدث الوفد الإسرائيلي الآن، وهو متبن لهذا القرار، وأعتقد أنه لا يجوز له ذلك. أرجوكم، السيد الرئيس، إيضاح الإجراءات الأصولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأوضح الأمر. لقد اكتشفت أن إسرائيل من بين مقدمي مشروع القرار هذا. والكلمات تُعطى للوفود الراغبة في تعليل تصويتها. أما بالنسبة لمقدمي مشروع القرار فلا يمكنهم تعليل تصويتهم قبل التصويت.

تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.43.

طُلب إجراء تصويت منفصل على كل من الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرات ٢ و ٥ (باء) و ٧ من المنطوق.

تصوت اللجنة الأولى أولا على الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/55/L.43. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أرجو من أمين اللجنة أن يدير عملية التصويت.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم

بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.43 المعنون ”الشفافية في مجال التسلح“، عرضه ممثل هولندا في الجلسة السابعة عشرة للجنة المعقودة يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.43 في مشروع القرار نفسه وفي الوثيقة A/C.1/55/INF.2. وبالإضافة إلى هذا أصبحت البلدان التالية مقدمة لمشروع القرار: أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، بابوا غينيا الجديدة، بوروندي، جامايكا، السنغال، موزامبيق.

تصوت اللجنة الآن على الفقرة الخامسة من الديباجة

وفيما يلي نصها:

بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن،
 بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا،
 البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بروندي،
 كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد،
 شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو،
 كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص،
 الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية
 الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا،
 إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا،
 ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي،
 هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا،
 إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل،
 إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا،
 قيرغيزستان، لاوس، لاوس، ليختنشتاين، ليتوانيا،
 لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي،
 مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك،
 ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا،
 موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا،
 نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو،
 الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية
 مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا،
 ساموا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة،
 سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا،
 إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد،
 طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
 السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا،
 أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات
 المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان،
 فنزويلا، زامبيا، زيمبابوي

أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات
 المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا،
 زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

مصر، الجمهورية العربية السورية

المتنعون:

الجزائر، البحرين، الصين، الأردن، لبنان، الجماهيرية
 العربية الليبية، المغرب، ميانمار، باكستان، المملكة
 العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة

تقرر الإبقاء على الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع
 القرار A/C.1/55/L.43 بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل صوتين، مع
 امتناع ١٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في
 الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.43. طلب
 إجراء تصويت مسجل.

وأرجو من أمين اللجنة أن يدير عملية التصويت.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم
 بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ٢ من منطوق
 مشروع القرار A/C.1/55/L.43، وفيما يلي نصها:

”تؤيد تقرير الأمين العام بشأن مواصلة
 تشغيل السجل وزيادة تطويله والتوصيات
 الواردة فيه“.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا،
 أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما،

المعارضون:

أجري تصويت مسجل.

مصر، لبنان، الجمهورية العربية السورية

المؤيدون:

المتنعون:

أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لاوس، لايتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغنا، ترينيداد وتوباغو، تركيا،

الجزائر، البحرين، الصين، الأردن، الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، ميانمار، باكستان، المملكة العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار بأغلبية ١٣٦ صوتاً مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبت اللجنة الآن في الفقرة ٥ (ب) من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.43. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أرجو من أمين اللجنة أن يدير عملية التصويت.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ٥ (ب) من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.43، وفيما يلي نصها:

”تؤكد من جديد مقررها الداعي إلى إبقاء نطاق السجل والمشاركة قيد الاستعراض بغية تطوير السجل، ووصولاً إلى هذه الغاية:

”(ب) **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين، يجتمع في عام ٢٠٠٣، على أساس التمثيل الجغرافي العادل، تقريراً عن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره، مع مراعاة أعمال مؤتمر نزع السلاح والآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء وتقارير الأمين العام عن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره بغية اتخاذها قراراً في هذا الشأن في دورتها الثامنة والخمسين.“

أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة،
الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي،
أوزبكستان، فنزويلا، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

مصر، لبنان، الجمهورية العربية السورية

المتنعون:

الجزائر، البحرين، الصين، جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية، الأردن، الجماهيرية العربية الليبية،
المغرب، ميانمار، باكستان، المملكة العربية السعودية،
تونس، الإمارات العربية المتحدة

تقرر الإبقاء على الفقرة ٥ (ب) من منطوق
مشروع القرار A/C.1/55/L.43 بأغلبية ١٣٥ صوتاً
مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ١٢ عضواً عن
التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في
الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.43. طُلب
إجراء تصويت مسجل.

أرجو من أمين اللجنة أن يدير عملية التصويت.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم
بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ٧ من منطوق
مشروع القرار A/C.1/55/L.43، وفيما يلي نصها:

”**تدعو** مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في
مواصلة أعماله التي يضطلع بها من أجل تحقيق
الشفافية في مجال التسلح“.

أجري تصويت مسجل.

أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا،
أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس،
بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا،
البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني
دار السلام، بلغاريا، بروندي، كمبوديا،
الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي،
كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا،
كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية
التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية،
إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا،
فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا،
غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي،
هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا،
أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان،
كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لاوس،
ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا،
ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس،
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا،
موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا،
نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو،
الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية
مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا،
ساموا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة،
سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا،
إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد،
طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا،
أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات

المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان،
فنزويلا، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الجزائر، البحرين، الصين، كوبا، مصر، إيران
(جمهورية - الإسلامية)، الأردن، لبنان،
الجمهورية العربية الليبية، المكسيك، المغرب، ميانمار،
المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية
السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة

تقرر الإبقاء على الفقرة ٧ من منطوق مشروع
القرار A/C.1/55/L.43 بأغلبية ١٣٢ صوتاً مقابل
لا شيء، مع امتناع ١٦ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في
مشروع القرار A/C.1/55/L.43 بكامله. طُلب إجراء تصويت
مسجل.

أرجو من أمين اللجنة أن يدير عملية التصويت.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم
بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار
A/C.1/55/L.43 في مجموعه. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا،
أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما،
بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن،
بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا،
البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بروندي،

كمبوديا، الكامرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي،
كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا،
كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص،
الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي،
الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور،
إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا،
غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا،
غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا،
الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا،
جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان،
لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر،
ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال،
موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)،
موناكو، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا،
نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بنما،
باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية
كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي،
سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال،
سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا،
جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا،
سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند،
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو،
تونغا، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا،
أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة
الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا،
زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

وبالرغم من أن تشغيل السجل بدأ منذ عدة سنوات، فإن عدد البلدان المشاركة في السجل لم يزد عن ١٠٠، حتى في أفضل السنوات.

ولا يمكن استثناء أسلحة التدمير الشامل من المبادرات المتخذة لصالح تحقيق المزيد من الشفافية في مجال التسلح. ونعرب عن أملنا في أن تتمكن اللجنة في المستقبل من اعتماد قرار بشأن السجل يتضمن نهجا متكاملًا لتنفيذ مبدأ الشفافية بشأن الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل على حد سواء.

وبالرغم من أننا صوتنا تأييدا لمشروع القرار في مجموعه، فإننا امتنعنا عن التصويت على الفقرة ٧ من منطوقه لأننا نعتقد بأن مؤتمر نزع السلاح قد نفذ وأنجز بالفعل عمله بشأن الشفافية. والقرار المتعلق، بما إذا كان النظر في هذا الموضوع سوف يستمر أم لا هو قرار يتخذه المؤتمر ذاته بصورة مطلقة.

السيد تشينغ جينغبي (الصين) (تكلم بالصينية):
قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام ينص تحديدا على أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سجل تدون فيه معلومات عن نقل الأسلحة المشروعة بين دول ذات سيادة، لكن مما يدعو إلى الأسف أن الولايات المتحدة تجاهلت بصورة صارخة أحكام ذلك القرار. وفي كل سنة منذ عام ١٩٩٦ سجلت مبيعات أسلحتها إلى تايوان، مقاطعة صينية، في شكل ما يسمى بحاشية. وهذه الممارسة التي تمارسها الولايات المتحدة غيرت طبيعة السجل وأدت إلى تسييسه. وعمليات بيع الأسلحة الأمريكية إلى تايوان تنتهك بصورة خطيرة السيادة الصينية وتتدخل إلى حد كبير في الشؤون الداخلية للصين. وتعرب حكومة الصين عن معارضتها الحازمة لذلك. إن المبيعات الأمريكية من الأسلحة إلى تايوان، عن طريق السجل، خلقت بصورة موضوعية دولتين

الجزائر، البحرين، الصين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، المكسيك، المغرب، ميانمار، باكستان، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/55/L.43 في مجموعه بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تحليل تصويتها أو شرح موقفها بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد بنيتز فرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت كوبا مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، الوارد هذه السنة في الوثيقة A/C.1/55/L.43، نظرا لتوازنه البناء. وتشارك كوبا في السجل، ولقد دأبت على ذلك منذ إنشائه. وترسل كوبا كل سنة معلومات إلى الأمين العام تتعلق باستيراد وتصدير الفئات السبع من الأسلحة. ولقد شارك بلدنا بصورة مباشرة في عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي اجتمع في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بضرورة الإبقاء على السجل وتحسينه كي يظل أداة فعالة في تعزيز الثقة والأمن فيما بين الدول، أبلغنا الأمين العام بأن السجل ينبغي أن يتضمن أيضا أسلحة التدمير الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. وهذا من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في إضفاء طابع العالمية على السجل، ويصبح هذا الهدف أكثر إلحاحا عندما نلاحظ أن مشاركة الدول في السجل، بدلا من أن تزيد، قد انخفضت في السنتين الماضيتين. وفضلا عن ذلك،

ونعرب عن امتناننا لوجود نص واحد في هذه السنة بشأن الشفافية معروض على اللجنة، ولكننا نناشد مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.43 أن يأخذوا في الاعتبار اهتمامات وفود كثيرة أدلت بكلمات كي يتسنى تحقيق المزيد من الدعم لهذا النص.

السيد كياو ثو (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لأشرح موقف وفدي بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.43، المعنون "الشفافية في مجال التسلح". ونعتقد بأن الشفافية في مجال التسلح يمكن أن تكون تدبيرا مفيدا لبناء الثقة شريطة أن تتسم بصبغة عالمية وغير تمييزية وعلى أساس تطوعي. ما مدى الشفافية في مجال التسلح الذي ينبغي أن نمارسه؟ يرى وفدي أن الشفافية ينبغي أن تطبق أيضا في مجال أسلحة التدمير الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. ونحترم نوايا مقدمي مشروع القرار الجديرة بالثناء، ولكننا يجب أيضا أن نعترف بالواقع.

ووفدي تواجهه صعوبات فيما يتعلق ببعض عناصر مشروع القرار A/C.1/55/L.43. ولدنيا تحفظات بشأن الفقرتين ٥ (ب) و ٧ من منطوق القرار. فبموجب الفقرة ٥ (ب)، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين، يجتمع في عام ٢٠٠٣، تقريراً عن مواصلة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، ووفدي يعتقد بأن هذا الطلب طموح جدا وسابق لأوانه. وفضلا عن ذلك، لا نرى الأساس المنطقي ولا نرى مبررا لدعوة مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في مواصلة أعماله التي يضطلع بها من أجل تحقيق الشفافية في مجال التسلح، على النحو المذكور في الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار. إن مؤتمر نزع السلاح عاجز الآن عن الاتفاق على برنامج عمله بسبب اختلاف الآراء فيه حول حظر المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي والضمانات الأمنية. وإننا يجب ألا نتسرع في اتخاذ قرار بشأن الشفافية في

صينيتين في الأمم المتحدة، أو الصين وتايوان. وهذا شيء لا تقبله الصين. ونظرا إلى الإصرار بشأن هذه الأعمال المضللة، أُجبرت الصين منذ عام ١٩٩٨ على وقف مشاركتها في السجل. وبما أن الولايات المتحدة لم تصحح هذا النهج الخاطئ وبما أنه لم تتم المحافظة على نزاهة السجل، فمن الواضح أن من المستحيل أن تشارك الصين في السجل. ولذلك، يستحيل علينا أن نؤيد مشروع هذا القرار.

ومرة أخرى نطلب من البلد المعني أن يصحح نهجه الخاطئ كي تنهيا الأوضاع الضرورية لتستأنف الصين مشاركتها في السجل وتؤيد مشروع القرار.

السيد مسدوا (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لم يستطع وفدي أن يصوّت مؤيدا لمشروع القرار A/C.1/55/L.43، المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، بالرغم من أن بلدي يعلّق أهمية كبيرة على الشفافية بصفتها تدبيرا لبناء الثقة. ومن هذا المنظور، وبالرغم من أن تقرير الخبراء يتضمن بعض العناصر الهامة، فإن التقرير يظل أبعد ما يكون عن وصف موقف كثير من البلدان التي ترغب في أن تشمل الشفافية أنواعا أخرى من الأسلحة. كما أن وفدي لم يستطع تأييد مشروع القرار لأنه يواصل تعزيز الشفافية من خلال الآليات المحددة في الفقرتين ٥ (ب) و (ج) من منطوقه، التي لم تحقق في الماضي نتائج طيبة على الإطلاق، بل والتي تعاني من أوجه قصور كثيرة.

ووفدي، الذي يؤيد أي جهد يرمي إلى إنشاء آلية للشفافية تتمتع بمقومات البقاء والشمول والفعالية، يعتبر أن مشروع القرار، على غرار تقرير الخبراء، يركّز فقط على سجل الأسلحة التقليدية ولا يأخذ في الحسبان الحاجة التي غالبا ما تم الإعراب عنها إلى أن يشمل السجل فئات أخرى، لا سيما أسلحة التدمير الشامل، وعلى الأخص الأسلحة النووية والتكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية.

يوجد اعتراض على النظر في مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.1 الآن؟

السيد محمد (العراق): أود في بداية كلمتي أن أشير إلى أن القرار عرضته مصر بالنيابة عن بعض الدول العربية. ومع أن العراق عضو في جامعة الدول العربية، فإنه ليس من ضمن هذه الدول العربية. لذا، يود وفد بلادي أن يتحفظ بقوة على الجزء الأخير من الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار L.29/Rev.1، بصيغتها المنقحة شفويا:

”وتؤكد ضرورة الانضمام العالمي للمعاهدة وامتثال جميع الأطراف بشكل صارم لالتزاماتها بموجب المعاهدة“.

إن وفد بلادي يتحفظ للأسباب الآتية: أولاً، أن جميع دول المنطقة، عدا الكيان الصهيوني، هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار. والدول التي تملك منشآت أو أنشطة نووية منها، وقّعت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي ملتزمة بتعهداتها بموجب نظام الضمانات بشكل كامل. ولم يصدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يشير إلى العكس. ولذلك، فإن إيراد الجملة أعلاه في نهاية هذه الفقرة، وبهذه الصياغة المشككة، لا يمكن تبريره، حيث لا يجوز ربط هدف انضمام جميع الدول إلى المعاهدة بادعاءات لا أساس لها. إن من يرفض الانضمام إلى الاتفاقية، ويرفض إخضاع منشآته النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو الكيان الصهيوني. وهذا الكيان يقوم بتطوير أسلحة نووية بمساعدة دولة ودیعة لمعاهدة عدم الانتشار، هي الولايات المتحدة. وكان المفروض أن تتم الإشارة بوضوح إلى أن مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل في تطوير أسلحتها النووية، وفي حمايتها من أي إجراءات دولية هو الذي أدى إلى عدم انضمامها لاتفاقية عدم الانتشار. إن التعاون التسليحي النووي بين الولايات

مجال التسليح. بل أعتقد بأننا بحاجة إلى المزيد من الوقت لندرس هذا الموضوع دراسة متعمقة.

ولهذه الأسباب امتنع وفدي عن التصويت على الفقرتين ٥ (ب) و ٧ من منطوق مشروع القرار وامتنع أيضاً عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب وفد آخر في التكلم في هذه المرحلة، يبقى لدينا فقط مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2، الذي عُُم على التوكي تنظر فيه اللجنة. وأعطى الكلمة لوفد مصر لكي يعرض مشروع القرار المنقح.

السيد درويش (مصر) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض مشروع القرار المنقح A/C.1/55/L.29/Rev.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. والتنقيح يخص الفقرة السادسة من الديباجة. بعد عبارة ”أنشطتها النووية“، أضيفت العبارة التالية:

”وتؤكد ضرورة الانضمام العالمي للمعاهدة وامتثال جميع الأطراف بشكل صارم لالتزاماتها بموجب المعاهدة“.

ولقد أجرى الوفد المصري مشاورات مكثفة مع جميع الوفود بشأن هذا التنقيح، المقتبس من صيغة القرار الذي اعتمدته مؤتمر الاستعراض السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، يرجو وفدي تعليق العمل بقاعدة الـ ٢٤ ساعة المتصلة بالبت في مشاريع القرارات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعت الوفود إلى ممثل مصر. معروض على اللجنة مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.1. وقاعدة الـ ٢٤ ساعة هي المادة ١٢٠ من النظام الداخلي. إلا أن اللجنة سيدة نفسها، ولها أن تستغني عن هذه القاعدة وأن تبت في مشروع القرار. فهل

مقبولا لعدد أكبر من الأطراف ويحظى بتأييدها. ومثلما أوضح ممثل مصر، أعتقد أن أساس المشاورات كان صياغة الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. بالإضافة التي نراها في الفقرة المنقحة هي أيضا تعبير عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال هذا المؤتمر. وحيث أن النص المعروض علينا نص متفق عليه في هذا السياق، فإننا نعتقد بأنه يمكن اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار اليوم دون تأخير. وإننا في هذا السياق، نؤيد موقف وفد مصر ونرى أنه يمكن اتخاذ قرار مناسب اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك ليثير نقطة نظامية.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أسترعي انتباه الرئيس إلى المادة ١١٨، التي تنص على ما يلي:

”لأي ممثل، أثناء مناقشة أية مسألة، أن يقترح تعليق الجلسة أو رفعها. ولا يكون مثل هذا الاقتراح محل مناقشة بل يُطرح للتصويت على الفور“.

كما أسترعي الانتباه إلى المادة ١١٩، التي تنص على ما يلي:

”مع مراعاة أحكام المادة ٧١، تُعطى الاقتراحات المبينة أدناه أسبقية على جميع المقترحات أو الاقتراحات الأخرى المطروحة في الجلسة. وذلك حسب الترتيب التالي:“

وتعليق الجلسة هو الخيار الأول حسب الترتيب المشار إليه في تلك المادة.

المتحدة والكيان الصهيوني أصبح معروفاً للجميع، ومثال ذلك اتفاق شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠، الذي يسمح للعلماء النوويين...

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرجو المذكرة لمقاطعة المتكلم، لكن مرحلة شرح الوفود لموقفها بشأن مضمون مشروع القرار لم تكن بعد. فاللجنة تنظر الآن في الجانب الإجرائي وما إذا كنا سنبت في مشروع القرار مساء هذا اليوم أم لا. وبالتالي، أرجو من ممثل العراق أن ينهي بيانه.

السيد دلا فورتل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، لا أود أن أعترض على اقتراحكم بوقف العمل بقاعدة الـ ٢٤ ساعة، ولكن نظرا لأهمية التنقيح المعروض علينا، أود أن أطلب تعليق هذه الجلسة لفترة وجيزة لكي يتمكن أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين أتكلم بالنيابة عنهم، من إجراء مشاورات.

السيد مسدوا (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): قبل أسبوع واحد، أوقفت الجمعية العامة العمل بقاعدة الـ ٢٤ ساعة من أجل اتخاذ قرار بناء على طلب نفس الوفد الذي يطالب الآن بتعليق تطبيق هذه القاعدة. وفي رأينا، إن التنقيح الذي اقترحته مصر يتسم بالتوازن. فهو يلبي توقعات ورغبات العديد من الوفود ويعبر بدقة عن البيان الختامي الذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر الاستعراض السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذا، فنحن نؤيد الاقتراح المصري بأن ننظر فوراً في مشروع القرار هذا، وهو المشروع الأخير المعروض على هذه اللجنة.

السيد بائدي - نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أعتقد بأن المواقف بشأن مشروع القرار هذا واضحة إلى حد ما. فالتنقيح الأول لمشروع القرار A/C.1/55/L.29 معروض منذ يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ونحن نعلم بالمشاورات الرامية للتوصل إلى نص منقح يكون

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2، فإنني أقترح وقف العمل بالمادة ١٢٠، وبمعاودة الـ ٢٤ ساعة، والنظر في مشروع القرار في هذه الجلسة. وإذا لم أسمع اعتراضا فسيقرر ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أولا، أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عامة في إطار المجموعة ١، الأسلحة النووية.

السيد محمد (العراق): عفوا، سيدي الرئيس، إن كلمتي تنحصر في بيان عام حول مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2، الذي قدمته مصر. إن وفد بلادي يتحفظ على مشروع القرار هذا، للأسباب الآتية.

إن جميع دول المنطقة، عدا الكيان الصهيوني، هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار. وإن الدول التي تملك منشآت أو أنشطة نووية أخرى وقّعت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي ملتزمة بتعهداتها بموجب نظام الضمانات. إن من يرفض نظام الاتفاقية هو الكيان الصهيوني الذي يقوم بتطوير الأسلحة النووية بمساعدة دولة وديعة هي الولايات المتحدة. وهذا شيء واضح من التعاون التسليحي بين الولايات المتحدة وهذا الكيان، الأمر الذي أصبح معروفا منذ توقيع اتفاق شباط/فبراير ٢٠٠٠. هذا هو السبب الحقيقي الذي يمنع تحقيق عالمية المعاهدة في المنطقة، وكان يجب الإشارة إليه بوضوح في هذا القرار وليس إطلاق دعايات غير مبررة لدول المنطقة. وكما ذكرت، فإن دول المنطقة كلها قد انضمت إلى الاتفاقية وهي ملتزمة بنظام الضمانات. لذلك، فإن وفد بلادي يود أن يبين أنه لم ينضم إلى الدول العربية في تقديم مشروع هذا القرار. ولو كان لوفد بلادي حق

لقد سمعت سفير فرنسا يطلب تعليق الجلسة. وأنا أعترض على مواصلة النقاش. فإما أن نعلق الجلسة فورا أو أن نصوت على تعليق الجلسة. يجب أن نلتزم بالنظام الداخلي. والوقت متأخر بما فيه الكفاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وأنا أسترعي انتباه اللجنة أيضا إلى أنه يمكننا أن نعلق الجلسة، ولكن في الوقت نفسه، وبغض النظر عن الجوانب الإجرائية، علينا أن نأخذ الجانب العملي في الاعتبار. فنظرا لتأخر الوقت، قد يكون من الصعب تعليق الجلسة. وإذا ما تم البت في مشروع القرار، فستكون هناك تعليقات للتصويت قبل التصويت وبعده. وسيكون علينا بعد ذلك أن نشرع في اختتام الدورة. لذا، فإنني أرى، عمليا، أنه سيكون من الصعب بعض الشيء النظر في مشروع القرار هذا مساء اليوم.

وبدلا من مناقشة الجوانب الإجرائية، وإذا ما وافقت اللجنة، قد يمكننا عقد جلسة بعد ظهر الغد. لقد أبلغتني الأمانة العامة بأن خدمات الترجمة الشفوية ستكون متوفرة حتى الساعة السادسة والنصف مساء فحسب، وعلينا أن نأخذ ذلك في الحسبان.

وكما طلب وفد فرنسا، يمكننا أن نعلق الجلسة. وبعد ذلك يمكننا أن نقرر.

سأعلق الجلسة مدة خمس دقائق إذا وافقت اللجنة.

تقرر ذلك.

عُلِّقَت الجلسة الساعة ١٨/٠٠، واستؤنفت الساعة ١٨/٣٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أثناء تعليق الجلسة تشاورت مع عدد من الوفود، كما طلبت من الأمانة العامة أن تمدد الخدمات، بما في ذلك خدمات الترجمة الشفوية، لهذه الجلسة. ولدينا الآن خدمات المؤتمرات تحت تصرف اللجنة.

أنه عدم اتساقها مع الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم الانتشار،
توشك فيما يبدو على التخلي عن ذلك المبدأ بتأييدها لهذا
المشروع.

وتشمل جوانب عدم الدقة والإغفال في مشروع
القرار ما يلي: عدم الإشارة إلى بلد في المنطقة ثبت أنه
لا يمثل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ عدم الإشارة
إلى بعض الخطوات التي تتخذها بعض البلدان في المنطقة
لتطوير القدرات من أجل الحصول على الأسلحة النووية،
على الرغم من أنها أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية؛ عدم الإشارة إلى دول الشرق الأوسط التي لم تف
بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة بإبرام اتفاقات الضمانات؛
عدم دعوة دول الشرق الأوسط للانضمام إلى معاهدة الحظر
الشامل للتجارب النووية وتوقيع بروتوكول الضمانات
الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم
انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠، أدى العمل الشاق إلى
الاتفاق على بيان ذي مغزى بشأن عدم انتشار الأسلحة
النووية في الشرق الأوسط. وقد أدى ذلك الجهد التعاوني إلى
توافق الآراء الأول من نوعه بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر
استعراض معاهدة عدم الانتشار منذ سنوات، ويجب أن
يشجع ذلك باعتباره نموذجاً لمعالجة عدم الانتشار في الشرق
الأوسط. وبدلاً من ذلك، فإن مشروع القرار يأخذ قطعاً
منتقاة من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، ويستخدمها
خارج سياقها، ويحرّف المسجل. وهذا أمر يبعث على خيبة
الأمل وينبغي ألا يكون مقبولاً للدول التي شاركت في وضع
الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، والتي لها مصلحة فيها.

إننا ننظر إلى مشروع القرار هذا باعتباره خطوة إلى
الوراء بعيداً عن الروح التعاونية التي تجلت في شهر أيار/مايو
الماضي، عندما عملنا معاً من أجل معالجة مصالحنا المتبادلة في

التصويت، لطالب بتصويت منفصل على الفقرة السادسة من
الديباجة ولصوّت ضدها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في

البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2 وأعطى
الكلمة أولاً للوفود التي ترغب في شرح موقفها أو تعليل
تصويتها على مشروع القرار قبل البت فيه.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): طلب

وفدي الكلمة لتعليل تصويته قبل التصويت على مشروع
القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2، المعنون "خطر الانتشار
النووي في منطقة الشرق الأوسط".

إن وفدي سيؤيد مشروع القرار، لأن أحكامه تنطبق
في رأينا، وفي ضوء عنوان مشروع القرار ونطاقه، على
منطقة الشرق الأوسط وحدها.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): منذ البدء في إعداد مشاريع القرارات بشأن
خطر الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، ما فتئت
الولايات المتحدة تعترض على النصوص المطروحة. والنص
المقدم هذه السنة يواصل تقليد هجوم أحادي الجانب ضد
بلد واحد في المنطقة، ويقدم صورة غير دقيقة عن مشكلة
انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

فيما يتعلق بالتنقيح الذي قدم في اللحظة الأخيرة

لمشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.1، والذي أصبح الآن
A/C.1/55/L.29/Rev.2، أود أن أسجل أن الولايات المتحدة
لئن كانت تؤيد الامتثال الصارم للالتزامات التي تليها
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تأييداً كاملاً وترحب
بالاعتراف بأهمية هذه المعاهدة في المنطقة، فإن هذه الإضافة
إلى مشروع قرار غير مقبول لا تحسن صورته ذرة واحدة.
ولا يسعني إلا أن أسجل بدهشة أن بعض الوفود، التي
لا يمكنها أن تؤيد مشاريع قرارات أخرى بسبب ما تدعي

بجهود متواصلة للحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، تلك الجهود المزعزعة للاستقرار بشكل خطير ليس في المنطقة فحسب ولكن على الصعيد العالمي أيضا. واعتماد مشروع قرار لا يعبر عن هذا الواقع لن يخدم الهدف الأكبر المتمثل في الحد من الانتشار في الشرق الأوسط.

إن مشروع القرار هذا يركز بالكامل على بلد واحد لم يهدد جيرانه قط ولم يتصل من التزاماته بموجب أي معاهدة لترع السلاح. وفضلا عن ذلك، فإنه يتركز على إسرائيل بشكل لم يسبق أن تعرضت دولة عضو للأمم المتحدة لمثله في اللجنة الأولى. وإن التركيز على إسرائيل بهذا الشكل ستكون له آثار عكسية بالنسبة لبناء الثقة والسلام في المنطقة، ولن يرفع من قدر هذه الهيئة بأي حال. أما النهج البناء، الذي تجلّى خلال المداولات بشأن مشروع القرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، فقد تقوض نتيجة تقديم مشروع القرار المتحيز هذا. والقرارات المتعلقة بالواقع المعقد لتحديد الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تركز على السبل الواقعية التي تعالج المشاكل كما هي.

ومع أننا نرى النهج الذي تجسّد في مشروع القرار مدعاة لاعتراضنا، فإن النص المقدم للجنة الأولى للنظر فيه هذا العام مر بسلسلة من التغييرات جعلت صياغته أكثر حدة إزاء إسرائيل. وإن استخدام صياغة توهم بأنها تمثل، بطريقة غير متوازنة، جزءا من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، يقوض الحل التوفيقي الداخلي الذي استندت إليه تلك الوثيقة. ويبقى ذلك صحيحا بالرغم من الإشارة التي وردت في التنقيح الذي قدمه الوفد المصري لتوه، والذي يقضي بضرورة امتثال الدول الأطراف بشكل صارم لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة. وعلينا نحن تخمين أي دولة عضو

النهوض بمنع الانتشار النووي في إطار المؤتمر الاستعراضي. كما أنه خطوة إلى الوراء بعيدا عن الجهود التعاونية لمعالجة تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام. وخلاصة القول إن الولايات المتحدة تعتقد بأن مشروع القرار هذا يخفق لا في تشجيع عدم الانتشار في الشرق الأوسط فحسب، بل إنه في الواقع يعمل ضد هذا الهدف الهام. ووفدي سيصوت ضد مشروع القرار ويدعو الوفود الأخرى إلى الانضمام إلينا في التصويت ضده. والتصويت ضد مشروع القرار هذا سيبعث برسالة قوية مفادها أن القرارات غير المتوازنة والمنحازة ليست السبيل الأمثل لمعالجة مسألة عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

السيد بار (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اللجنة الأولى مطالبة مرة أخرى بالتصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"؛ المشروع المتحيز بشكل صارخ، والمثير للجدل والخلاف، والذي يقوّض الثقة بين دول المنطقة بدلا من أن يعززها.

ومنذ أن قدم مشروع القرار هذا لأول مرة، حدثت تطورات عديدة في المجال النووي في الشرق الأوسط، تطورات لم يكن أقلها أهمية التجربة المبررة للجنة الخاصة للأمم المتحدة وفريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإلى جانب ذلك، بذلت محاولات أخرى في المنطقة للحصول على أسلحة الدمار الشامل وعلى قدرات في مجال القذائف، مثلما أشار وفد بلادي في المناقشة العامة.

إن تحيز مشروع القرار إنما ينبغ من تجاهله حقيقة أن الخطر الحقيقي للانتشار النووي في الشرق الأوسط يأتي من البلدان التي بالرغم من كونها أطرافا في معاهدات دولية، فإنها لا تمتثل لالتزاماتها الدولية ذات الصلة. إن هذه البلدان تقوم

تحقيق هدف عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويدعو الدول المتبقية التي ليست أطرافاً في المعاهدة إلى الانضمام إليها، مما يعني بالتالي قبولها لالتزام دولي مُلزم قانوناً بألا تحوز أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية وأن تقبل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع أنشطتها النووية، ويؤكد ضرورة الانضمام العالمي للمعاهدة وامتثال جميع الأطراف بشكل صارم لالتزاماتها بموجب المعاهدة“.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا،

أو دول أعضاء هي المقصودة في الشرق الأوسط. وما تعتبره بعض البلدان تعبيراً متوازناً عن مؤتمر الاستعراض للأطراف في معاهدة عدم الانتشار يسبب لنا حيرة أمل شديدة.

إن اللجنة الأولى يجب ألا تصبح مسرحاً للتمييز السياسي. وإننا نحث بالمثلين أن يصوتوا ضد مشروع القرار تعبيراً عن رفضهم حص إسرائيل بالذكر ورفض هذا النهج برمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في

مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2.

وقد طُلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة

السادسة من الديباجة.

تصوت اللجنة أولاً على الفقرة السادسة من

الديباجة. طلب إجراء تصويت مسجل.

أدعو أمين اللجنة إلى إجراء التصويت.

السيد لين كيو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم

بالانكليزية): عرض ممثل مصر مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ في الجلسة ٢٨ للجنة بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، باسم بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في جامعة الدول العربية. وعلاوة على ذلك، أصبحت أفغانستان مقدمة لمشروع القرار.

تصوت اللجنة الآن على الفقرة السادسة من

الديباجة، التي تنص على ما يلي:

”وإذ تدرك مع الارتياح أنه قد جاء في

الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ أن

المؤتمر يتعهد بالاضطلاع بمجهود حاسمة من أجل

السيد لين كيو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2 بأكمله.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية

نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، فزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

الهند وإسرائيل

الممتنعون:

بوتان، كوبا، جور مارشال، باكستان، تونغ

استبقيت الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2 بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ الوفد التونسي الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2 بأكمله، طُلب إجراء تصويت مسجل.

أدعو أمين اللجنة إلى إجراء التصويت.

للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، والمعروف موقفنا منها تماما. علاوة على ذلك، نحن نرى أنه ينبغي بالضرورة أن يقتصر تركيز مشروع القرار على المنطقة التي يزعم معالجتها. وتعتبر الهند أن القضايا المتعددة التي يتناولها مشروع القرار قد تم النظر فيها على نطاق واسع في المجتمع الدولي، وتأمل أن يتم إحراز تقدم بشأن القضايا المعنية في السنوات القادمة من خلال إسهامات إيجابية من دول المنطقة المعنية.

السيد دي لا فورتيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا بوصفها بلدا عضوا في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

لقد صوت الاتحاد الأوروبي، مثلما فعل في السنوات السابقة بشأن مشاريع قرارات متشابهة، مؤيدا مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". وفعل الاتحاد الأوروبي ذلك آخذا في كامل اعتباره العنصر الجديد المتمثل في اعتماد الوثيقة الختامية قبل ستة أشهر للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، التي ينبغي تنفيذها من جميع جوانبها.

السيد كونغشتاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت الكلمة لتعليق تصويت النرويج على مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2. نحن نقر بالأخطار التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية على الأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين ونتشاطر بالكامل الالتزام بترع السلاح النووي،

السعودية، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فترويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

استراليا، كندا، الهند، جزر مارشال، سنغافورة، تونغا، ترينيداد وتوباغو

اعتمد مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2 بأكماله بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد غامبيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل مواقفها أو تصويتها.

السيد مو كول (الهند) (تكلم بالانكليزية): طلب

الوفد الهندي التكلم لتعليق تصويته بعد التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.29/Rev.2، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". لقد امتنعت الهند عن التصويت على مشروع القرار بأكمله وصوتت ضد الفقرة السادسة من الديباجة، التي تشير إلى الوثيقة الختامية

الأولى قد اختتمت المرحلة الأخيرة من عملها، وهي البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات بشأن قضايا نزع السلاح والأمن الدولي في الوقت المحدد لذلك.

اختتام المرحلة الثالثة من عمل اللجنة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للممارسة التي تتبعها اللجنة الأولى، أعطي الكلمة الآن لممثلي المجموعات الإقليمية.

السيد لاقداف (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): عقب بضعة أسابيع من العمل المكثف ننهي الآن عمل اللجنة الأولى بعد أن اختتمنا النظر في جميع البنود المدرجة في جدول أعمالنا. وباسم المجموعة الأفريقية، أود أن أشكر الرئيس على الحكمة والصبر والمسؤولية التي أدار بها عمل اللجنة. وأوجه شكري أيضا إلى أعضاء المكتب على تأهبهم ورغبتهم في العمل طوال فترة دورتنا. كذلك أود أن أشكر الأمين العام ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح والأمانة العامة بأكملها على جودة الوثائق التي تقدم إلينا. لقد كانت مفيدة جدا وسهلت عملنا كثيرا. كذلك أود أن أشكر المترجمين على مساعدتهم في لحظات تكون صعبة أحيانا. وبدون مساعدتهم ما كنا نستطيع إنهاء عملنا خلال الزمن المحدد. وأشكر كل أعضاء اللجنة على الأسلوب الجاد الذي أسهموا به بشكل إيجابي في النقاش. لقد عملنا بلا كلل لاعتماد مشاريع القرارات التي آمل أن تخدم قضية نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، وفي بداية الألفية، يجب أن نتابع بعزم الجهود الجاري بالفعل بذلها لتحقيق هدفنا المشترك، وهو إقامة عالم ينعم بالسلم والأمن.

السيد دو بريز (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أشرت للأمانة العامة بأننا نود التكلم في نهاية جلسائنا حتى نشكر الرئيس باسم الدول الأعضاء في

الذي يهدف في النهاية إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ ونؤيدها.

وتعتقد النرويج، مثل دول أخرى، أن المبادرات التي تفضي إلى تحقيق نزع جوهرى للسلاح في الشرق الأوسط من شأنها أن تعزز كثيرا السلم والأمن في المنطقة. ويمكن لإبرام اتفاق حول نموذج شامل لترع السلاح وعدم الانتشار في الشرق الأوسط أن يكون خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف. ونحن نرى أنه لكي يكون هذا النموذج فعالا ينبغي أن يشمل جميع أسلحة الدمار الشامل، وأن يكون متوازنا ومرتكزا على الشفافية. ولتحقيق ذلك نعتقد أنه من الأهمية عدم الانفراد بأي طرف، وأن تمثل جميع الأطراف بشكل صارم بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب المعاهدات القائمة.

ولم تتمكن النرويج في الماضي من تأييد مشاريع القرارات الخاصة بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط لأنها كانت تشعر بأن النص غير متوازن ويتناول جزءا انتقائيا من القضية. ونحن لا نرى أن هذا نهج ملائم وبناء تجاه الحالة المعقدة في منطقة الشرق الأوسط. ويضم مشروع قرار هذا العام، بالإضافة التي قدمها وفد مصر في التنقيح ٢، عنصرا أساسيا عن طريق الإقرار بضرورة الامتثال الصارم لكل الأطراف بواجباتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تلك هي خطوة هامة في الاتجاه الصحيح نحو معالجة هذه القضية بطريقة أكثر شمولاً ومراعاة الحالة في المنطقة بأكملها. نريد أن نشجع ذلك النهج، ولذلك وجدنا أنه من الممكن التصويت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم تكن هناك وفود أخرى ترغب في التكلم في هذه المرحلة، بذلك تكون اللجنة

الكواليس بتأدية مهامهم بأسلوب محترف، وهو ما ساعد بلا شك في ضمان نجاح اللجنة في إنهاء عملها.

السيد سايرت (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأشكركم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، على الطريقة الجديرة بالإعجاب والفعالة التي أدركتم بها عملنا خلال الأسابيع القليلة الماضية. لقد ساعدتنا مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية في التعامل بسرعة وبدون مواجهات مع القضايا المطروحة أمامنا وحتى في إنهاء عملنا قبل الموعد المحدد.

كذلك نريد أن نهنئ ونشكر أعضاء المكتب الآخرين وأمين اللجنة، السيد لين كيو - تشونغ، وكل أعضاء الأمانة العامة. ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، وكذلك السيد بيتروفسكي والسيد بنسميل، الأمين العام ونائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، على وجودهم معنا ومساعدتهم لنا في عملنا.

لقد كان الطراز المريح وخفيف الظل لقيادتكم، سيدي الرئيس، متناسبا تماما مع مناخ العمل لدورة اللجنة الأولى هذا العام، والذي كان بناء بشكل أكبر وأقل تصادما من مناخ دورات السنوات السابقة. وأنا متأكد أنه إذا كان المناخ مختلفا عن ذلك لكنتم استطعتم بشكل مماثل مواجهة كل التحديات. ويمكننا أن نهنئ أنفسنا على حقيقة أنه لم تكن هناك ضرورة لذلك.

وأخيرا وليس آخرا، نود أن نعرب عن تقديرنا البالغ للمترجمين الشفويين والتحريريين وموظفي المؤتمرات وكل الموظفين الآخرين على دعمهم الذي لا ينضب للممثلين والعمل الممتاز الذي قاموا به.

السيد دي لا فورتييل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ونحن نصل إلى نهاية أعمال اللجنة الأولى، أود أن أقول بضع

حركة بلدان عدم الانحياز ودول أخرى منتسبة إلى الحركة وحتى نعرب عن تقديرنا له، وهو العضو الزميل في الحركة، على الأسلوب المحترف الذي أدار به عمل اللجنة الأولى مما مكننا ليس من اتخاذ الناجح لقرارات هامة عديدة خاصة بترع السلاح والأمن الدولي فحسب، بل أيضا من إنهاء عملنا قبل الموعد المحدد، بالرغم من اجتماعنا في هذه الساعة المتأخرة.

كذلك نود أن نشكر أعضاء المكتب، ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا والموظفين التابعين له، وأمين اللجنة، السيد لين كيو - تشونغ، والأمين العام ونائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على دورهم في مساعدة الوفود أثناء نظرننا في مشاريع القرارات التي تناولتها اللجنة. وأخيرا، وليس آخرا، نود أيضا أن نشكر المترجمين الشفويين والتحريريين الذين كانوا أساسيين في عمل اللجنة.

السيد بيتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): باسم بلدان مجموعة أوروبا الشرقية، التي تتشرف سلوفينيا برئاستها لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أعبر عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين على الجهود التي بذلتموها لتحقيق الختام النهائي والناجح وفي الوقت المناسب لعمل اللجنة الأولى. ونعرب أيضا عن امتناننا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايناثا دانابالا، ولأمين اللجنة الأولى، السيد لين كيو - تشونغ، ولكثيرين آخرين ساهمت مشورتهم ونصائحهم كثيرا في نجاح هذا العمل.

وأود أن أحيي كل موظفي الأمانة العامة وأعرب عن التقدير لهم - المترجمين الشفويين والتحريريين وموظفي المؤتمرات - الذين دعموا عمل اللجنة بشكل فعال من وراء

بها إلى ختام ناجح. ونعرب أيضا عن تقديرنا لكل أعضاء المكتب وأمين اللجنة. ونحن ممتنون للأمانة العامة على عملها الرائع خلال الدورة. كما أننا، نحن الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية، ممتنون على التعاون الوثيق الذي حظينا به أثناء العمل مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

السيد كورد ثيرو دي اندراي بينتو (البرازيل)
(تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لكي أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين، على الأسلوب الذي أدرتم به عملنا. فبفضل توجيهكم استطعنا التعامل بسرعة مع كل بنود جدول الأعمال المعروضة علينا واختتم أعمالنا قبل الموعد المحدد.

كذلك تود مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعرب عن تقديرها لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايانثا دا نابالا، ولأمين العام ونائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، ولأمين اللجنة الأولى، السيد لين كيو - تشونغ، ولكل أعضاء الأمانة العامة. وعلى غرار المناطق الأخرى، نحن ممتنون لكل المترجمين الشفويين والتحريريين. وفي حالة أمريكا اللاتينية، ينبغي توجيه كلمة امتنان خاصة إلى مترجمي الإسبانية الشفويين والتحريريين.

وتود دول مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا أن تسجل شكرها الحار لتفاني موظفي المؤتمرات وأعضاء أمانة اللجنة الأولى الجالسين خلفكم، سيدي الرئيس، والذين كان لا غنى عنهم في أعمالنا. وفي دورة الألفية هذه للجمعية العامة، تحتتم اللجنة الأولى أعمالها بنجاح، بفضل الجهود التي بذلها جميع المذكورين وروح التعاون التي سادت فيما بين الوفود. ومجموعة دول أمريكا

كلمات موجزة باسم الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إليه تركيا، وقبرص، ومالطة، وكذلك آيسلندا والنرويج بوصفهما عضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ونقدم إليكم، سيدي الرئيس، أصدق تهنئتنا على الأسلوب الفعال الذي أدرتم به عمل اللجنة خلال الأسابيع الخمسة الماضية، مما مكنها اليوم من اختتام عملها في الوقت المحدد لها. كذلك نود أن نقدم تهنئتنا لفريق الأمانة العامة، الذي استطاع تلبية احتياجات كل الوفود، ولا سيما أمين اللجنة، السيد لين كيو - تشونغ، الذي كانت خبرته وهذوه اللطيف مفيدين لنا للغاية.

علاوة على ذلك، سيكون تقصيرا مني إذا لم أشكر مترجمينا الشفويين الممتازين، الذين أمكنناهم بشدة، وكامل فريق المترجمين التحريريين، والذي صنع كالعادة المعجزات، وموظفي المؤتمرات الذين قدموا دعما إداريا لا غنى عنه.

وختاما لكلمتي، أود أنؤكد على تقديرنا للمناخ الإيجابي والتعاوني الذي اتسمت به العلاقات بين الوفود أثناء دورة اللجنة الأولى هذه. ونأمل أن تستمر روح التعاون خلال دورتنا القادمة.

السيدة توختوخودجايفا (قيرغيزستان) (تكلمت

بالانكليزية): إنه لشرف عظيم وامتياز لي، بصفتي رئيسا للمجموعة الآسيوية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أن أرحب نيابة عن المجموعة الآسيوية بالختام الناجح لدورة اللجنة الأولى هذه.

وأتشرف بتهنئة زملائنا، كل الوفود في اللجنة الأولى، على اختتام أعمالنا في الوقت المحدد. وأود أن أعرب عن امتناننا البالغ لكم، سيدي الرئيس، على الأسلوب الفعال جدا والجدير بالإعجاب الذي أدرتم به مداولاتنا وتوصلتم

نشكر الأمانة العامة بكافة أطقمها على جهودها خلال الدورة الخامسة والخمسين أيضا.

السيد نوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا وتقديرنا العميقين لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الكفؤة والقديرة التي وجهتم بها أعمال اللجنة الأولى نحو نهاية ناجحة. ونحن معجبون على نحو خاص بما طبقتموه على أعمال اللجنة هذا العام من معايير وأنظمة رفيعة المستوى. ونشعر بالارتياح لكون هذا الأمر ساعد اللجنة على الانتهاء تماما من أعمالها الكثيرة أبكر مما كان متوقعا. ونتوجه أيضا بشكرنا الصادق إلى أعضاء المكتب الآخرين وموظفي الأمانة العامة الذين ساعدونا في تيسير أعمالنا إلى حد بعيد.

إن وفود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تشكر أيضا جزيل الشكر جميع الوفود الأخرى في اللجنة الأولى على ما أبدته من روح تتصف بالتعاون. واسمحوا لي، سيدي، أن أتمنى لكم ولأعضاء المكتب كل الخير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد لين كيو - تشانغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): أما وقد وصلنا إلى نهاية أعمالنا، أعتقد أن جميع أعضاء اللجنة يتشوقون إلى معرفة تاريخ النظر في جميع مشاريع القرارات المعتمدة في جلسة عامة. ونتيجة للمشاورات التي أجريت مع إدارة خدمات المؤتمرات وشؤون الجمعية العامة، فإن التاريخ غير النهائي للنظر في جميع مشاريع القرارات المعتمدة في اللجنة الأولى في جلسة عامة تعقدها الجمعية العامة هو يوم الاثنين ٢٠ تشرين

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتطلع إلى إتاحة الفرصة لها مرة أخرى للعمل على نحو بناء مع الجميع.

السيد أبو بكر (الجمهورية العربية الليبية): سيدي الرئيس، بمناسبة انتهاء أعمال اللجنة الأولى، اسمحوا لي نيابة عن المجموعة العربية أن أدلي بهذا البيان.

يسعدني أولا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم على الجهود التي بذلتوها في إدارة أعمال اللجنة لهذا العام، حيث قمتم بإدارة الجلسات على نحو بناء وبكل فعالية ومهارة وصبر. وقد تكللت جهودكم بالنتائج الملموسة التي تمخضت عنها أعمال اللجنة لهذا العام، والتي تمثل دفعة هامة لا شك في طريق تحقيق هدفنا المشترك وهو الوصول إلى عالم خال من الأسلحة، عالم يسوده السلم والاستقرار والتنمية والحيبة بين الشعوب. وبالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أعرب عن الشكر والثناء للسيد الأمين العام والسيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ونائبه والسادة نواب الرئيس والسيد المقرر وهيئة الأمانة العامة ومكتب نزع السلاح والمترجمين وموظفي الخدمات وكذلك كافة الوفود المشاركة على ما قاموا به من جهود تنظيمية وإجرائية سهّلت أعمال اللجنة بكل انتظام وانسيابية.

السيد درويش (مصر): سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد مصر أود أن أشكر الدول التي صوتت لصالح مشروع القرار الخاص بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط وكذلك الوفود التي أدت المهمة اللازمة والتي مكنت اللجنة الأولى من اتخاذ القرار المشار إليه خلال جلسة اليوم.

وختاما فإنه لا يفوت وفد مصر أيضا أن يشكركم وأعضاء المكتب على حسن إدارتكم لأعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. كما أننا

جميع مسائل نزع السلاح، كما تظهره الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح في عام ١٩٧٨. بعدئذ، ساد العلاقات الدولية خلال الثمانينات قلق خطير إزاء سباق التسلح النووي وخطر الحرب النووية. أما حقبة ما بعد الحرب الباردة، فقد اتصفت بالعصر الذهبي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، مع اختتام المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ١) وإبرام معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والهجومية والحد منها (ستارت ٢)، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبناء عليه، أصبح هدف نزع السلاح النووي مسألة ذات أولوية، رغم أنه أصبح بالنسبة لي، ومن وجهة نظر أكاديمية، مسألة فلسفية. ومع ذلك، فإن إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اعتبر "مهمة مستحيلة" خلال الثمانينات. بيد أن تلك الآمال البعيدة أصبحت اليوم حقيقة واقعية. لذلك، وعلى سبيل الرغبة الشخصية، عندما تتحول ذات يوم المسألة الفلسفية المتمثلة في نزع السلاح النووي إلى حقيقة واقعية عن طريق الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره، فالمهمة ستكون أنجزت أيضاً، كما حدث في الحالات السابقة. وهناك قول صيني مأثور مفاده أنه ولئن كانت التوقعات زاهية، فإن الطريق المفضي إلى تحقيق الهدف تعتوره دوماً التواءات ومنعطفات.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بكم، سيدي الرئيس، على عملكم الممتاز رئيساً للجنة. ففي ظل توجيهكم القدير، اختتمت اللجنة أعمالها بنجاح وبسلاسة وبكفاءة وبانتظام، وعلى نحو يتصف بطريقة رجال الأعمال. وأعرب شخصياً كذلك عن آيات شكري الخالصة لكم على صداقتكم وتفهمكم وكياستكم في عملنا معاً في اللجنة طوال العام الماضي.

الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، لا بد لي أن أؤكد أن التاريخ غير نهائي ويعتمد على تقارير اللجنة الأولى.

وفي هذه المرحلة، أود أن أبدي بعض الملاحظات القصيرة والشخصية. مع مرور الزمن، اقترب من نهاية عملي في الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، سأغادر نهائياً في آذار/مارس المقبل. وخلال عملي في السنوات الـ ٢٣ الماضية في ميدان نزع السلاح، عملت أميناً أو أميناً عاماً لمختلف محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف بشأن شتى المواضيع، محافل من قبيل الفريق العامل المعني بالضمانات الأمنية والأسلحة الإشعاعية لمؤتمر نزع السلاح في أوائل الثمانينات، وأفرقة خبراء، ومؤتمرات دولية بشأن مختلف المواضيع، وعملت أميناً لهيئة نزع السلاح لفترة ١٠ سنوات وأميناً عامة لمؤتمرات استعراضية معنية بمعاهدة قاع البحار، واتفاقية حظر التغيير في البيئة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإلى ما هنالك، وأخيراً، عملت أميناً للجنة الأولى في السنوات الخمس الماضية.

وفي جميع تلك المناسبات خلال السنوات الماضية عندما كان الرؤساء والمقررون والوفود يعربون عن شكرهم وكلماتهم الرقيقة للأمانة ولي شخصياً، وبما أن هذه الدورة هي الدورة الأخيرة لي في الأمم المتحدة، أرى لزاماً عليّ أن أغتنم هذه الفرصة للرد عليهم بالمثل ولتسجيل آيات شكري الصادقة لجميع الرؤساء، وأعضاء المكتب، والوفود على عباراتهم الودية والطيبة التي وجهوها إليّ في الماضي.

إن الإنجازات التي تحققت في السنوات الـ ٢٣ الماضية في ميدان نزع السلاح كانت تتأرجح صعوداً وهبوطاً فيما كانت البيئة السياسية الدولية تتغير خلال فترات زمنية مدة كل منها ١٠ سنوات تقريباً، مثلما لاحظت شخصياً. ولقد تم التوصل في أواخر السبعينات إلى اتفاق تاريخي بشأن

خطة جديدة“ و”الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ شهدت تغييرات ممكنة الإدراك وأصبحت أكثر مرونة وتطلعا إلى المستقبل. ولقد تضمنت عدة عناصر إيجابية مستمدة من النص المتفق عليه للوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ٢٠٠٠. والمشجع أيضا أن نلاحظ أن مشاريع القرارات الثلاثة هذه حظيت بدعم أوسع من ذي قبل في اللجنة هذا العام، الأمر الذي يبين زيادة تأييد المجتمع الدولي لترع السلاح النووي.

ولقد أبرزت اللجنة أيضا أهمية معاهدة عدم الانتشار باعتمادها بأغلبية ساحقة مشروع قرار يرحب بالنتيجة الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل تدبرا هاما لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي ضمن المناطق الجغرافية المحددة، ويسهم في إحلال السلم والأمن الدوليين. وقد لاحظنا المساعي الحميدة التي بذلتها بلدان وسط آسيا من أجل إنجاز العمل المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها.

وأحد التدابير الهامة لتحديد الأسلحة الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بترع السلاح النووي هو مسألة الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي إطار توفير ضمانات أمنية نووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، نرحب ونشيد بالبيان المشترك الذي أصدرته الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ويتضمن ضمانات لمنغوليا. وأكدت اللجنة مرة أخرى ضرورة تحديد الجهود التي تبذلها كل من الدول الأطراف في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بغية الحفاظ عليها وتعزيزها بوصفها ركيزة الاستقرار الاستراتيجي. ولقد خطونا أيضا خطوة إضافية ولكنها كبيرة بشأن مسألة القذائف. وطلب من الأمين العام الآن، تقديم تقرير إلى الدورة السابعة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر أمين اللجنة على توقعاته التفاؤلية بشأن نزع السلاح النووي وتدابير أخرى لتحديد الأسلحة.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد أنجزنا عملنا بنجاح. وهذه لحظة تتويج للجنة الأولى في جمعية الألفية. فقد كان لنا على العموم دورة مثمرة للجنة الأولى هذا العام. وجلسات اللجنة طوال الأسابيع الخمسة الماضية انعقدت في جو إيجابي وبناء وودي. ومقارنة بالجلسات التي انعقدت في السنوات الماضية، فإن المداولات والمناقشات التي جرت في اللجنة هذا العام كانت أقل حدة وأقل مواجهة وأقل قسوة.

والنتيجة الناجحة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ٢٠٠٠ كان لها أثر إيجابي على عمل اللجنة. فقد سادت مرة أخرى المسائل النووية ومسائل الفضاء مداولات ومناقشات اللجنة الأولى في هذا العام. وفي الوقت نفسه، كانت المسائل التي تناولتها اللجنة متوازنة، حيث أن مسألة الأسلحة الصغيرة تصدرت مداولات اللجنة. أما المسائل الأخرى لتحديد الأسلحة التقليدية من قبيل الألغام المضادة للأفراد والشفافية في مجال التسليح، فقد تم تناولها أيضا باستفاضة في مداولات اللجنة.

إن توجهات إعلان الألفية بشأن مسائل نزع السلاح وتنفيذها كانت المواضيع الجوهرية التي عززت البيانات والمناقشات المواضيعية لجميع الوفود المشاركة، فضلا عن مشاريع القرارات التي اعتمدها اللجنة. وفي دورة اللجنة الأولى لهذا العام، فإن مشاريع القرارات الثلاثة المتعلقة بترع السلاح وهي مشاريع القرارات المعنونة ”نزع السلاح النووي“ و”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

وأحد أهم مشاريع القرارات التي اعتمدها اللجنة الأولى هذا العام كان مشروع القرار المعني بمعاهدة الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية. فللعامين الماضيين، لم تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن هذه المعاهدة. إلا أننا تمكنا في هذا العام من اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأنها. وأعتقد أن هذا الأمر سيبعث بإشارة سياسية هامة إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف للتغلب على المأزق الراهن في دورته لعام ٢٠٠١.

وفي كلامنا عن مؤتمر نزع السلاح في جنيف، أذكر أنه بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، أدليت ببيان هام في مؤتمر نزع السلاح ذكرت فيه قصة من الفن الشعبي في آسيا عن عبادة الخصوبة. ويحدوني الأمل أن يتمكن الرئيس الحالي والرئيس المقبل لمؤتمر نزع السلاح، في سياق تلك القصة، من إثراء مؤتمر نزع السلاح بأفكار ومبادرات جديدة تمهد السبيل أمام تحقيق توافق في الآراء على برنامج عمل وعلى بدء المفاوضات والعمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر من عام ٢٠٠١.

واعتقد أن إحدى أهم الرسائل إلحاحا ووضوحا التي أسفرت عنها مداولات ومشاريع قرارات اللجنة الأولى لهذا العام هي ما يلي: يتحتم علينا في عام ٢٠٠١ أن نتغلب على المأزق الراهن في مؤتمر نزع السلاح وأن نبدأ فوراً بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة للوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية ومباشرة العمل الموضوعي بشأن بنود أخرى من جدول الأعمال. وهذا سيكون نقطة تحول في مؤتمر نزع السلاح فضلا عن الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح في محافل دولية أخرى. والتحدي المائل أمامنا يكمن في كيفية ترجمة هذا الجو

والخمسين للجمعية العامة بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، أجمعت الدول الأعضاء في حثها بقوة على اختتام المفاوضات بشأن إبرام مشروع بروتوكول يعنى بنظام التحقق، قبل المؤتمر الاستعراضي الخامس المقرر عقده في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ولقد ارتفعت مدوية أصوات الدول الأعضاء من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعين علينا أن نتحرك بسرعة صوب كفالة تحقيق نتيجة إيجابية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبها لعام ٢٠٠١. ومن الضروري أن نعمل على حل جميع المسائل الإجرائية دونما إبطاء كي يتسنى لنا الوقت الكافي لتحقيق توافق في الآراء على المسائل الموضوعية. ويحدوني أمل وطيد في أن تخطو اللجنة التحضيرية في دورتها المقبلة التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ خطوات إضافية نحو تمهيد السبيل لنجاح المؤتمر.

وثمة خطوات واعدة وإيجابية اتخذت لمواجهة الآثار المدمرة التي تنطوي عليها الألغام. ولقد أبرزت الدول الأعضاء أيضا أهمية توسيع نطاق الانضمام إلى الصكين القانونيين القائمين الهامين. وفيما يتعلق بموضوع الشفافية في مجال التسليح، ألاحظ أنه لم يكن هناك هذا العام سوى مشروع قرار واحد، وليس قرارين كما كان الحال في السنوات العديدة الماضية. وآمل في أن يساهم هذا التطور الإيجابي في إحراز مزيد من التقدم في مسائل الشفافية.

وهناك مسائل بازغة لم تغب عن التمهيد الوثيق للجنة الأولى. وإحدى هذه المسائل هي المعلومات الأمنية. فلقد اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع قرار بشأن

وصولاً لتوافق الآراء بشأن قضايا نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار وغيرها. وعلينا أن نعمل أولاً من أجل حظر المواد الانشطارية، على ألا ننسى معالجة موضوع القذائف التسيارية وقضية الصواريخ.

نحن نتشاطر رؤيا مشتركة وسنسعى لتحقيقها بكل تصميم. ورؤيانا أن يخلو العالم من ويلات الأسلحة النووية، وأن يتحرر أيضاً من أهوال أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

نريد أن نترك للأجيال المقبلة عالماً أكثر أماناً. هذه هي المهمة الماثلة أمامنا، وعلينا إنجازها. وأود أن أقول لكم شيئاً آخر من على هذه المنصة: إن نزع السلاح يحمل بعض الشبه بالأفيون. وبوسعي أن أتنبأ لكم:

فما أن تنخرطوا بنشاط في نزع السلاح حتى تتحول هذه المسألة إلى إدمان.

وعندما تعزلون العمل، فلن تكونوا بعد ذلك مندوبين أو موقرين، بل ستبقون دعاة لترع السلاح. يومئذ ستفخرون بأنفسكم لما قدمتموه من إسهام نفيس،

من أجل حياة أفضل وأسمى.

في الواقع، أن نظم قصائد الشعر باللغة الانكليزية ينبغي أن يكون مسؤولية وفد المملكة المتحدة. وقبل سنوات عديدة، اعتدت أن أحضر اجتماعات اللجنة الثالثة، حيث

الإيجابي والزخم السياسي إلى نتائج ملموسة في محافل أخرى لترع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح في جنيف. دعونا نبذل قصارى جهدنا من أجل تحقيق هذا الهدف.

لقد تأثرت غاية التأثير بسلسلة سير العمل في اللجنة الأولى، وأرجو أن تسمحوا لي بأن أقرض بعض أبيات من الشعر.

جمعية الألفية تنعقد مرة واحدة في العمر،

يشارك فيها شعوب جميع البلدان والملل والبيئات.

وقد حان الوقت الآن لوقف التكديس المفرط للأسلحة.

والمضي قدماً في العملية المنتظمة والتدرجية لترع السلاح.

كانت اجتماعات اللجنة الأولى للألفية أقل حدة. وشرعنا في عملنا بروح من التعاون والانسجام. وأكدنا مجددا التزامنا القاطع بالقضاء التام على الأسلحة النووية.

فليس ثمة ضمان مطلق آخر ضد هذه الآفة المروعة إلا بالقضاء عليها تماماً.

ونحن ما زلنا على التزامنا أيضاً بحظر

الأسلحة البيولوجية، والأسلحة الكيميائية وغيرها بخطط منهجية.

الألغام المضادة للأفراد، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

نسعى جاهدين للحد منها ومكافحتها.

وقررنا أيضاً عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح،

هذه الدورة. والسيد لين موظف مخلص ومتفان من موظفي الأمم المتحدة، سيق له أن قدم خدماته في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية بشأن نزع السلاح زهاء ربع قرن. وسوف يتقاعد أوائل العام المقبل. ونحن نتمنى لكم، يا سيد لين، كل النجاح والتوفيق في مهامكم الجديدة.

وأخيرا، أود كذلك أن أتقدم بالشكر الخاص إلى المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين، ومدوني المحاضر، والإعلاميين، وموظفي المؤتمرات وموظفي الوثائق، الذين تخلوا بالصبر معنا، وأيضا مهندسي الصوت وكل الذين عملوا وراء الكواليس من أجل نجاح هذه الدورة. ومرة أخرى، أعرب عن شكري العميق لكم جميعا على تعاونكم الذي لولاه لما أمكن إنجاز ما حققناه في دورة الألفية للجنة الأولى. ولكل من سيعودون إلى جنيف أو إلى عواصمهم المختلفة، أتمنى لهم رحلة سعيدة. وأتمنى لكم جميعا ألفية طيبة، ولكم كل التوفيق والسداد.

أعلن الآن اختتام دورة الألفية للجنة الأولى.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.

درجت العادة اللطيفة على أن يلقي ممثل المملكة المتحدة في اليوم الأخير قصيدة شعر باللغة الانكليزية. والآن وقد تطوعت أنا هذا العام أن أفعل ذلك في اللجنة الأولى، أمل أن يتولى ممثل المملكة المتحدة اعتبارا من العام المقبل مسؤولية نظم وإلقاء الشعر بالانكليزية في اليوم الأخير، فهذا الشرف ينسب بحق لممثل المملكة المتحدة، المعترف له بفضل الدفاع عن نقاء اللغة الانكليزية.

وعلى صعيد شخصي، بصفتي رئيسا للجنة الأولى، أود أن أشكر جميع أعضاء اللجنة بكل صدق على تعاونهم خلال هذه الدورة. لقد كان شرفا وامتيازًا عظيمين لي أن أعمل مع أناس بهذا التميز والعلم الغزير في ميدان نزع السلاح. كما أود أن أعرب عن تقديري البالغ لنواب رئيس اللجنة، السيد البرتو غواني، ممثل أوروغواي، والسيد عبد القادر مسدوه، ممثل الجزائر، والسيدة بيترا شنيباور، ممثلة النمسا، والمقرر السيد راستيسلاف غابرييل، ممثل الجمهورية التشيكية. وأنا ممتن لهم على مساعدتهم.

واسمحوا لي، بالنيابة عن اللجنة، بأن أتقدم بخالص الشكر والعرفان للسيد جاياتنا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، والسيد جين يونغجيان، وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، والسيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والسيد لين كيو - تشونغ، وجميع الموظفين التابعين له في الأمانة العامة على المساعدة القيمة التي قدموها. كما أود أن أتقدم بالشكر الخاص لجميع الشباب الذين يقفون من خلفي ويقومون بالتنقل في أرجاء القاعة من أجل جمع وتوزيع وثائق المعلومات والاتفاقات. وأشكر هؤلاء جميعا على العمل الجيد الذي أنجزوه.

وأود أن أثني بصورة خاصة على السيد لين كيو - تشونغ الذي عمل دون كلل في خدمة اللجنة أثناء انعقاد